

أصابع مشلولة
تنجز لوحات
فنية مميزة

العدد الثالث، آذار / مارس ٢٠٠٤
«واو»، نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين



الجامعة اللبنانية على حالها..
حتى إنقاذ المطالب
من مقبرة القوانين

واو

ليست حرفاً للعطف وحسب

الملف
دمج الاعاقة
في برامج التنمية والحقوق

إعادة اعمار أرصفة بيروت
وفق معايير هندسية
تتجاهل المعوقين

«حقوق الانسان والاعاقة»

مهرجان محلي ينفذ على العالم



٥ / ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ مبنى نقابة المهندسين، بيروت

مؤتمر الإعاقة والعمالة



صادر عن
اتحاد المقعدين اللبنانيين

صدر حديثاً

الافتتاحية

٢ نحو حملة توعية بثقافة الحقوق والقانون

مؤسسات

٣ حريات خاصة، مؤسسة للحفاظ على كرامة الانسان

ملف

٦ دمج الاعاقة في برامج التنمية والحقوق

نشاطات

١١ اتحاد المقعدين في معرض الكتاب العربي

١٢ مدرستان بقاعيتان توهلان لاستقبال المعوقين

١٣ المؤتمر الاقليمي حول دمج الأطفال المكفوفين

مهرجانات

١٤ «حقوق الانسان والاعاقة»

تحقيقات

١٨ تعطي من قلبها شرط احترام اعاقتها

١٩ أصابع من ذهب جعلتها الأفض

٢٠ من يحمي المعوق من عثرات الزمن

قانون

٢١ اعادة اعمار أرصفة بيروت

دليلكم إلى الأماكن المجهزة

٢٣ شركة فتال

٢٣ مجمع ABC

قضايا

٢٤ الجامعة اللبنانية على حالها

٢٦ الضريبة.. ثلاثة ملايين ليرة لمحل محدود الدخل

٢٧ مشاكل وآراء

حرفة

٢٨ أصابع مشلولة تنجز لوحات فنية مميزة

رياضة

٢٩ «ماراثون بيروت»

٣٠ انترنت

٣١ تسلية

٣٢ كلمة أخيرة



ليست حرفاً للعطف وحسب

«واو» نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

فريق الاعداد

رئيس التحرير: عبير جابر

إعداد: إيمان خليفة

كاريكاتير: دنيا الحاج

تصوير: حسام الدنف

إشراف: حسين أيوب

تصميم وإخراج فني وطباعة: عمر حرقوص

تمت طباعة هذا العدد بدعم من

أوكسفام

السفارة البريطانية

بلدية الشياح

المنظمة السويدية لرعاية الأطفال

العنوان:

بيروت، طريق الجديدة، شارع حمد، خلف بنك عودة

هاتف: ٠١/٦٦٦٩٨٧ هاتف وفاكس: ٠١/٦٥٠٤١٧

ص.ب.: ١٥٥٤٧٣

E-mail: lphu@inco.com.lb

website: www.lphu.com - www.lphu.org

فروع اتحاد المقعدين في لبنان:

بيروت، النبطية، بر الياس، مشغرة، عرسال، جبيل

نحو حملة توعية بثقافة الحقوق والقانون

ووكالة التنمية في الأمم المتحدة خاليا من مؤشرات الإعاقة، وهذا يعكس تلقائيا غياب الإعاقة عن مخططات التنمية الوطنية. وفي الوقت نفسه تتزايد البطالة بين المعوقين لتشكّل ثلاثة أضعاف معدل بطالة غير المعوقين فيما يزداد عدد الأميين من المعوقين ليتجاوز الـ ٥٠٪ منهم.

لذا، ومن أجل إنقاذ المعوقين من البطالة والأمية لا بدّ من إحداث تحول في علاقة الجمعيات التنموية والحقوقية بالمعوقين والإعاقة، بحيث لا تعود تركز على التعاطف والتعاون الموسمي أو التجارب النوعية فقط، وإنما تنتقل إلى علاقة مندمجة وغير قابلة للتجزئة. عندها فقط نستطيع القول أن الجمعيات الأهلية بدأت تعالج موضوع الفقر بشكل جذري.

من هنا ندعو المنظمات إلى إجراء تحليل نقدي يجعلها تذلل أسباب التهميش الحاصل للمعوقين. كما ندعو هذه المنظمات لإطلاق ورشة عمل حول إدماج الإعاقة داخل جدول أعمالها ونحو بلورة ميكانيزمات حقوقية في الاتجاه نفسه وعدم القبول بإصدار أي مخطط أو تقرير لا يشمل معايير ومؤشرات الإعاقة والتصدي لكل برنامج يستثني المعوقين ويبيدهم عن المشاركة.

القطاع العام نفسه معني أيضا بمراجعة سياساته إنطلاقا من مبدأ احترام الحقوق والقوانين. المراجعة مطلوبة من وزارات التربية والعمل والصحة والرياضة والبيئة والمالية والتنمية الإدارية والإعلام والثقافة والاقتصاد، وهي مراجعة يفترض أن تقارب القانون ٢٢٠/٢٠٠٠.

في الوقت نفسه، لا بدّ من تكثيف جهدها، من أجل مكافحة الفساد الحاصل في مختلف مستويات الإدارة في البلاد. علينا أن لا ننسى بأن هذا الفساد هو المسبب لإفقارنا جميعا وهو يكرس هدر الحقوق والإنتهاك للإنسانية. ومن غير الممكن أن نحرز أي تقدم على صعيد أي قطاع إن لم يكن لنا موقف وتحرّك من أجل صياغة الإدارة المسؤولة والعادلة. ولتكن البداية في إطلاق حملة توعية حول ثقافة الحقوق والقانون ولنتعلم كيف نحاسب ونعزز الشفافية والأهم أن لا نحول الانتخابات البلدية القادمة إلى صفقة أخرى تضاف إلى سجل الفساد والمصلحة الضيقة.

تتحدث المنظمات الأهلية والحكومية، المحلية منها وغير المحلية، عن استهداف الفقر وعن تطوير استراتيجياتها لمكافحته. بل إنهم يستخدمون أيضا لغة تكافؤ الفرص والتنمية المرتكزة على الحقوق. إلّا أن عددا قليلا من هذه المنظمات يولي الإعاقة اهتماما أو يعطي أهمية لحقوق المعوقين ومنظمتهم. ولا تعتبر الإعاقة «بالموضوع» المهم في الخطط الإستراتيجية وفي أولويات التمويل، علما أن ٨٠٪ من المعوقين يعيشون في جنوب الكرة الأرضية ويشكلون الأجزاء الأكثر فقرا من مجتمعات الدول النامية، حيث غالبا ما تهمل الحكومات احتياجاتهم وتطلعاتهم كمواطنين. مما يضطر جمعيات المعوقين لخوض نضال حاد لإسماع صوتهم ولجعل حكوماتهم تأخذهم في الحسبان. هذا بعض ما ورد في أوراق عمل المؤتمر الدولي حول إدماج الإعاقة في التنمية والذي نظم في بريطانيا في تشرين الثاني الفائت، في سياق التحضير لإتفاقية دولية جديدة لحقوق المعوقين.

لقد شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في هذا المؤتمر، حيث كانت فرصة نظرا لما تحمل هذه المحطة من أهمية ربطا بالأهداف الإستراتيجية التي صاغها أعضاء اتحاد المقعدين ولا سيما وضع قضية دمج الإعاقة على «أجندة» التنمية والحقوق. وضمن التوجه نفسه شارك الاتحاد في منتدى الهيئات المدنية الشرق أوسطي الذي عقد في إيطاليا في تشرين الثاني المنصرم أيضا، واستطاع تضمين الإعلان الختامي فقرة عن الحقوق الاقتصادية والإعاقة.

وإذا كانت السنة الأوروبية للإعاقة جعلت جميع المنظمات والحكومات تنشط نحو بلورة خطط استراتيجية أوروبية ومحلية، فإنه على الصعيد الدولي برزت حركة دؤوبة نحو إتفاقية دولية جديدة لحقوق المعوقين تتشارك فيها الحكومات ومنظمات المعوقين والمجتمع المدني. لكن عندنا في لبنان، مرت ثلاث سنوات على تطبيق قانون حقوق المعوقين ٢٢٠/٢٠٠٠ ونحن لم نشهد لغاية الآن إعلان إستراتيجية وطنية نحو تحقيق الدمج وتكافؤ الفرص.

لم تصدر الميزانية التي تترجم حقوق المعوقين في الدمج والتنمية، وما زال تقرير التنمية الذي يصدر عن مجلس الإنماء والإعمار

سيلفانا اللقيس

رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين

تلعب المؤسسات والجمعيات دوراً هاماً في المجتمع ويهدف عملها لخدمة قضايا مختلفة تطال مختلف الفئات فيه. ولعل أهم الجمعيات تلك التي تهتم بشؤون شرائح محددة من المجتمع كالأيتام والمعوقين والمسنين وذوي الحاجات الخاصة ومؤسسات من المجتمع الأهلي والمدني البيئية والعمالية والنقابية والنسائية، «وا» تتناول في كل عدد إحدى الجمعيات لتلقي الضوء على ما تقوم به من نشاطات وما تسعى إليه من أهداف...

«حريات خاصة»

مؤسسة ... للحفاظ
على كرامة الإنسان

باتت الحريات الخاصة للأفراد مطوّقة في ظل تزايد الضغوطات الاجتماعية، مما ساهم في نشوء فكرة «حريات خاصة» بين مجموعة من الأفراد. فمن منطلق متابعة هذه المجموعة للأوضاع العامة للناس، وجدت أن الضغوطات الاجتماعية باتت تشكل حصاراً على الأفراد، وبالتالي على خصوصياتهم الفردية الإنسانية، بحيث تفرض عليهم نموذج رسمي لحياتهم الخاصة بأوجهها المتعددة.

غيرها من جمعيات حقوق الإنسان هو «طريقة طرحها للمواضيع التي تعتمد على الحوار والتوعية بعيداً عن العمل الإيديولوجي البحت» يقول مدير مؤسسة «حريات خاصة» المحامي نزار صاغية. ويوضح «لقد درجت العادة عند جمعيات حقوق الإنسان أن تتناول كل مادة من مواد القانون، فتظهر

الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو الميول الجنسية. وقد انطلقت «حريات خاصة» من أن كل هذه القضايا يوجد لها تدخل المشرع بخصوصية الأفراد، سواء من باب المعتقد أو الحرية الجنسية أو خياراتهم في المساحات الخاصة بهم. ما يميز «حريات خاصة» عن

وتطويرها والتعبير عنها على النحو الذي يراه ملائماً لتطوره الذاتي. ويكون للفرد في هذا الصدد حق الاختلاف وحق تقرير مسار حياته والحق بالعيش الكريم وباحترام كرامته على قدم المساواة مع أقرانه دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللفة أو الدين أو الرأي أو الأصل القومي أو

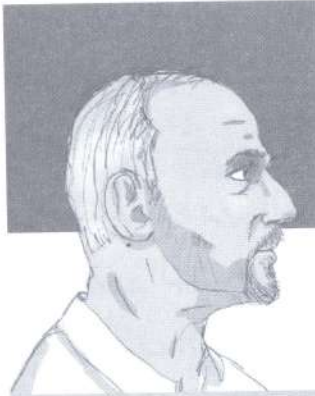
تؤمن «حريات خاصة» بالمبادئ والحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، وهي تعنى بشكل خاص في الدفاع عن «أمرأة الفرد لنفسه» في شؤونها الخاصة وفي إقامة العلاقات الحميمة مع أقرانه، ولا سيما منها العلاقات العائلية والعاطفية والجنسية،

«حريات خاصة» على ضرورة
توعية المجتمع، ولا سيما الإعلام
وعلى وجوب الامتناع عن استعمال
الكلمات والعبارات وما شابه
للدلالة على فرد أو جماعة على نحو
يتعارض مع حق الإنسان باحترام
كرامته على قدم المساواة دون أي
تمييز لأي من الأسباب.

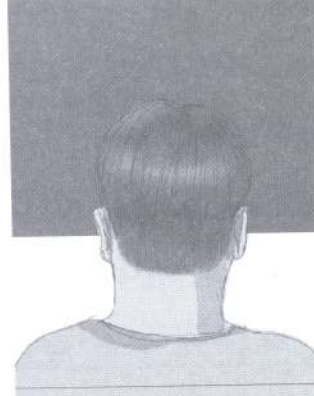
بين العقل والعاطفة

«إن نشاط «حريات خاصة»

سياسي اجتماعي يعمل على أن
يقوم مفهوم السياسة اللبنانية
على كرامة الإنسان، وأن يضمن
الدستور اللبناني والنظام
السياسي فيه الحريات الخاصة»
يقول صاغية. لذا فإن طريقة عمل
«المؤسسة ديناميكية جداً، تجمع
بين العمل الفكري والعقلي من
جهة والعاطفة من جهة ثانية»
يوضح مدير المؤسسة. ويكمل
شارحا «إن القوانين التي يضعها
المشرع غالباً ما تفتقر إلى النظرة
الشاملة، وذلك لبعد هذا الأخير عن
العمل الإنساني، فتأتي القوانين
بعيدة عن حاجات الأفراد، فواء كل
مادة من مواد القانون قضية
اجتماعية تحتاج للدراسات
والإحصاءات على الصعيد النفسي
والاجتماعي». ويتابع «تنطلق



د.ع. ٥٠ عاماً
يحكم باسمي
اعبر عما أراه خيراً فيحسني،
اعبر عن وجهي فيصادر كتيبي،
متى أسترجع حرية
الرأي والتعبير، فأكون، ونحقق
وجودنا سوية



ش.م. ٢٨ عاماً
أنتم أهلي وأبناء وطني، لكم طباكم
ولي طباي، لكم ألوانكم ولي ألواني،
لما تنكرون حقّي بالاختلاف وحاجتي
إلى الحب؟ أكره الكذب ووضع القناع
فأقبلوني كما أنا شريكاً لبنني معاً
المدينة

التوظيف أو الاستخدام أو علاقات
العمل في المؤسسات الخاصة أو
العامة أو الانتماء إلى النقابات
المهنية أو العمل السياسي.
كما تدافع «حريات خاصة» عن
حق التعبير وإبداء الرأي فردياً أو
جماعياً بأية وسيلة سلمية كانت،
ولا سيما فيما يتصل بالحقوق.
ومن مبادئ المؤسسة مجابهة
محاولات الذم والتحقير والدعوات
إلى الكراهية أو التحريض على
العداوة أو العنف ضد أي فرد أو
جماعة لأي من الأسباب. وتشدّد

القانونية التي تنكر لهم حقوقهم
أو تحد منها والعقوبات المتصلة
والأحوال الشخصية المدنية أو
الاختيارية، وقضايا مثل مساواة
المرأة بالرجل وإلغاء العقوبات
الجزائية عن العلاقات المثلية
ومناهضة الاستعباد والتحرش
الجنسي والحق باحترام كلية
الجسم البشري. هذا بالإضافة إلى
عمل «حريات خاصة» على إلغاء كل
أشكال التمييز القانوني
والاجتماعي لأي من الأسباب،
وبشكل خاص في مجالات

للناس وكأنها تحمل عصا وراء كل
مخالف. أما عن عمل حريات خاصة
فيقول صاغية أنه «يعتمد على
إبراز الضرر الذي ينتج عن البعد
عن تطبيق مادة معينة من القانون،
وما الفائدة المرجوة من وراء
تطبيقها أو التزام الفرد بها، دون
اعتماد أسلوب الفرض أو التصادم
مع المجتمع».

الفرد- القضية

تراهن «حريات خاصة» على
إرادة الفرد في التغيير، وليس
على الأنظمة السياسية. فبالنسبة
لهذه المؤسسة «يبدأ التغيير متى
أراد الفرد ذلك» كما يقول
صاغية، مضيفاً «التقى مؤسسو
«حريات خاصة» على فكرة أن
الدولة تنتهج سياسة قمع
الحريات الخاصة للتوصل إلى قمع
الحريات العامة».

من أهم أهداف مؤسسة «حريات
خاصة» الدفاع عن حق المحافظة
على سرية الحياة الخاصة. وتعمل
المؤسسة بشكل خاص على توعية
الناس من مخاطر خزن معلومات
الالكترونية تتصل بالحياة الخاصة،
وتكريس حرية الحياة الخاصة
والعمل على مجابهة التعديات
عليها وعلى إلغاء المحظورات



خلال إحدى ندوات «حريات خاصة»

نقلًا عن جريدة «السفير»

مشتركة ترمي إلى تحصين السلم الأهلي وضمان استمراريته وجزءاً من عملية تعزيز الخيار اللبناني، على ضوء الحاجات الاجتماعية المستجدة وبشكل خاص على ضوء التجارب والمحن التي خاضها لبنان منذ الإستقلال، ولا سيما خلال فترة الحرب» كما جاء في تمهيد كتاب الكرامة الإنسانية في قانون العقوبات الذي صدر عن المنتدى. وقد خرج المجتمعون من المنتدى بمجموعة توصيات حول مشروع قانون العقوبات، كما أطلقت مع المنتدى عريضة مؤيدي الكرامة الإنسانية في قانون العقوبات سيعلن عنها رسمياً بعد جمع ألف توقيع.

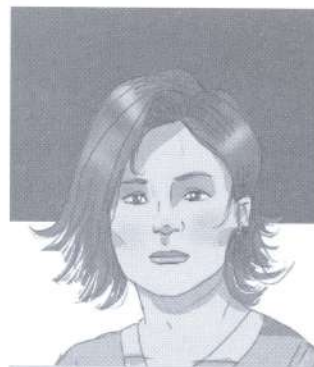
شاركت «حريات خاصة» في بعض الندوات التي تتوافق مع سياستها من أهمها المشاركة في ندوة عن «حرية التعبير وحقوق الاختلاف». وتحت إطار حملة «تذكر ولا تنعاد» كان للمؤسسة مشاركة في ندوة عن أهالي المخطوفين. كما وشاركت «حريات خاصة» بإلقاء محاضرات في عدد من المؤتمرات وكان أبرزها المحاضرة التي أقيمت بالتعاون مع شبكة الإيديز. كما ونظمت «حريات خاصة» ندوات صغيرة في بعض البلدات حول قانون العقوبات استهدفت نواحي مختلفة. كما نظم مؤتمر عن الكرامة الإنسانية في طرابلس.

صدر عن حريات خاصة ومنذ تأسيسها عدداً من البيانات تتعلق بالأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها. تناولت مواضيع، شرعية الحب المثلي والحب المختلط بين الأشخاص المنتمين إلى طوائف مختلفة وعبادة الشيطان. وإثر صدور المشروع التعديلي لقانون العقوبات أصدرت حريات خاصة بياناً حول الموضوع. كما أصدرت بياناً حول الشاب اللبناني في القاهرة «وسام أبيض» بعد صدور الحكم عليه بالحبس لمدة خمسة عشر شهراً بجرمي الفجور وحض الآخرين على الفجور.

وتتضر «حريات خاصة» حالياً لبدء العمل على حرية الاعتقاد في تشرين الأول من العام ٢٠٠٤. هذا بالإضافة إلى المتابعة واستكمال العمل في قانون العقوبات.



..... ٣٥ عاماً
انه صاحب العمل،
أعمل لديه لبلاً نهاراً ولا حق لي
بالراحة، الأبواب مقفلة ولا حق لي
بالخروج، ولا حتى لحظة حب أو
صدافة، العمل ورائي والنافذة
أمامي، هل أقفز؟ أم تقرون حقي
مثلكم بالكرامة



١٨.٠ م عاماً
انه أبي،
لكنه يغتصبني منذ أربع سنوات
ويهددني بالقتل إذا فضحته حرصاً
منه على الشرف!! الصمت صار أداة
تعذيب، والكلام قاتل،
من تراه يحميني؟

الخاصة»، لذا ترفض «حريات خاصة» أن «تضمن هوية المواطن حكماً هويته الطائفية». ينقسم المجتمع بأفراده بالنسبة لمؤسسة «حريات خاصة» نتيجة للنظام اللبناني إلى نوعين من المواطنين «مواطن مهمش، عنده الإستعداد للهجرة، وبالتالي لا يشارك في ممارسة مواطنته، ومواطن مشارك بشكل ناقص في المجتمع نتيجة للنموذج الرسمي الملزم به» كما يشرح صاغية.

مشروع قانون العقوبات

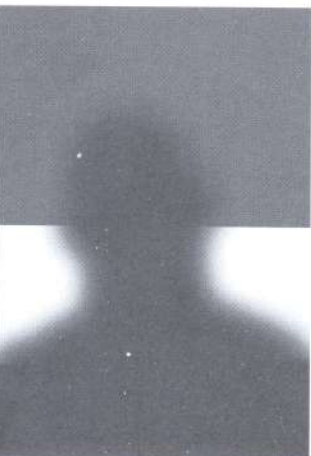
إن كل نشاطات «حريات خاصة» تركز على حق الفرد وحده في تقرير مصيره. لذلك فإن أي تغيير في المجتمع يجب أن ينطلق من إرادة الفرد. ومنذ انطلقتها في العام ٢٠٠٢، تمكنت «حريات خاصة» من التعاون مع جمعيات حقوقية وتنموية في سبيل واحد ألا وهو الحفاظ على الكرامة

حريات خاصة في عملها من أن الهم الاجتماعي للفرد هو التنمية الذاتية له ليشارك بمساواة مع الآخرين بإنسانيته وإرادته».

ومن وجهة نظر صاغية «يبدو الفرد في المجتمع اللبناني، ونتيجة للنموذج الرسمي الذي بات ملزماً به، وكأنه مؤطر داخل المجموعة. لقد باتت قدراته واستعداداته للمشاركة في الحياة العامة كمواطن مجمدة، عبر تهميش الآراء التغيرية والأبعاد الإنسانية العميقة». لذلك فإن نشاط «حريات خاصة» يتغير «مع المفاهيم الاجتماعية بحيث يضيق أو يتسع توازياً مع ضيق أو وسع المفاهيم الفردية في المجتمع» يقول المدير.

الموقف من النظام السياسي

شكلت «حريات خاصة» موقفاً من النظام الطائفي اللبناني بعد بحث مستفيض بين أفراد المجموعة، ويشير صاغية إلى أن «هذا المحور أخذ حيزاً كبيراً ونقاشاً طويلاً فيما بين المجموعة إلى أن توصلنا إلى تحديده انطلاقاً من الحريات الخاصة للفرد، ألا وهي أن لا مشكلة لحريات خاصة مع النظام الطائفي اللبناني بحد ذاته الذي يضمن حقوق الأقليات، لكن انطلاقاً من اللحظة الذي يفرض فيها النظام أن يكون ضمن طائفة معينة رغماً عن إرادته، هنا يصبح موقف المؤسسة مغاير تماماً». ويضيف شارحاً «نحن مع الطائفية طالما هي تحفظ للفرد حقوقه المدنية والسياسية ولا تؤثر على حرياته



ماذا عنك؟



دمج الإعاقة

في برامج التنمية والحقوق

«التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم».

كما يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة أيضاً بأنها عملية «توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء الرأسمال الاجتماعي، بحيث تنتم تلبية احتياجات الأجيال الحالية بأكثر قدر ممكن من الإنصاف، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة».

تستند جمعيات حقوق الإنسان في عملها على الشريعة العالمية لحقوق الإنسان أو المواثيق الدولية، ولا تحدد ضمن عملها أو برامجها أي مواصفات تميز في الجنس أو اللون أو العرق لمن تريد أن تدافع عن حقوقهم. لكن يبقى أن إدراج فئة المعوقين ضمن جدول أعمال هذه الجمعيات أو الهيئات المدنية ثغرة كبيرة تمنعها من تحقيق أهدافها على المدى البعيد. لأن الدراسات تؤكد أنه لا بد من إدراج المعوقين ضمن التقارير الصادرة عن هذه الهيئات لاستكمال خطة عملها، وبالتالي تحقيق أهدافها من نشر ثقافة حقوق الإنسان بكافة فئاتهم.

نلاحظ من خلال قراءة التقارير السنوية التي تصدر عن جمعيات التنمية وحقوق الإنسان في لبنان، عدم إدراج فئة الإعاقة على جدول أعمال معظم هذه الجمعيات. أما عن الأسباب فالبعض يعزوها لعدم الانتباه لهذه الملاحظة أو أن البعض الآخر يعتبرها من تخصص جمعيات المعوقين. وتبقى ملاحظة أن إشراك فئة المعوقين ضمن نشاطات الجمعيات المختلفة لا يعني إدراج الإعاقة ضمن جدول أعمالها. واللافت هو التعاون الذي أبدته هذه الجمعيات في إعادة النظر في التقارير التي تصدر عنها وفي برامجها السنوية، ما يؤكد إصرار المسؤولين في هذه الجمعيات على تحقيق الغاية التي نشأت لأجلها.

يتزايد الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية ويستهدف المجتمع بفئاته كافة ومنها المعوقين. وتؤكد دراسة حول مدى اندماج وانخراط الأشخاص المعوقين في عملية التنمية الشاملة، وما هي العوامل التي تحول دون ذلك على «التداخل بين الإعاقة والفقر، ما يجعل من المستحيل إزالة الفقر بالمطلق قبل تمتع الأشخاص المعوقين بالحقوق التي لسواهم من غير المعوقين». ويقدر البنك الدولي أن نسبة الأشخاص المعوقين بين سكان العالم الأكثر فقراً تصل إلى العشرين بالمائة. وقد أكدت تلك المفارقة بين عدد الأشخاص المعوقين بشكل عام ونسبتهم ما بين الأكثر فقراً». وتستنتج الدراسة وجود تقصير في الجهود المهادفة إلى دمج المعوقين وأسرهم في منظمات التنمية من جهة وفي برامج التنمية الدولية من جهة أخرى، إذ أن من بين المنظمات من يعمل على الإعاقة ضمن برامج محددة وفي الوقت نفسه يغيب عنها تحديد معايير الإعاقة عن برامجها الأخرى. أما النوع الآخر من المنظمات فهي تلك التي لديها برامج لمكافحة الفقر ويغيب عنها تماماً العمل على الإعاقة، وهناك من يعتبر أن العمل على الإعاقة هو من «اختصاص جمعيات محددة».

لقد أضافت «دائرة التنمية الدولية»، إحدى منظمات التنمية الدولية، في استماراتها بندا تحت عنوان صندوق تحديات المجتمع المدني وورد فيه أنه «على المشاريع المطلوب دعمها أن تظهر مدى أخذها بعين الاعتبار قضايا دمج الأشخاص المعوقين صغاراً وكباراً. ويجب أن يظهر من خلال عرض وتنفيذ المشروع المقترح كيفية التلبية والاستجابة لحقوقهم في الدمج».

جاء في كتاب «بلاص التنمية البشرية المستدامة في لبنان» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ١٩٩٧ «يعرف المسؤول التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

الحقوق بين الفئات المختلفة في المجتمع والتي لها دور بارز في نشوء بعض الجمعيات الحقوقية.

إن تحقيق التعاون فيما بين هذه الجمعيات بعناوينها الثلاث الإعاقة والحقوق والتنمية ستكون الخطوة الأولى لإحداث التغيير الإيجابي في بنية كل منها، لأنها تتشارك فيما بينها في السبب الذي أنشأت لأجله، ألا وهو تحقيق التقدم على مختلف الصعد للمجتمع اللبناني. وبالتالي فإن هذه الجمعيات بعراقتها فيما حققتها على مر تاريخها ستحدث تغيير نوعي في دمج الإعاقة في التنمية. وهذا لن يتطلب منها أي تغيير جذري في استراتيجية عملها لأن جمعيات الإعاقة ستوفر لها كل الإحصاءات والدراسات التي تحتاج وستمدّها بالمعلومات التي قد تطلبها.

التقت «واو» بعض جمعيات التنمية وحقوق الإنسان في لبنان، لإلقاء الضوء على أهمية إدراج قضية الإعاقة على جدول أعمالها، من خلال اعتماد معايير تجعل فئة المعوقين تستفيد من برامجها ومن خلال تضمين التقارير التي تصدر عنها نسبة المعوقين المستهدفين، لتكون خطوة أولى في اعتماد النظرة الشمولية لتحقيق الأهداف التي نشأت لأجلها على المدى البعيد. وقد اخترنا جمعية «تنظيم الأسرة» التي تنشط منذ العام ١٩٦٩ في مجال الإهتمام بالإحتياجات المجتمعية وعلى نشر التوعية بين أفراد الأسر الفقيرة في لبنان، و«الحركة الاجتماعية» التي ينصب عملها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعنى بالعمل على الحد من الفقر، و«حركة حقوق الناس» التي نشطت منذ العام ١٩٨٨ في نشر ثقافة

الحركة الاجتماعية

فادي صايغ

تطبيق الكوتا ٣٪

تطبق إدارة «الحركة الاجتماعية» قانون حقوق المعوقين لناحية التوظيف والكوتا ٣٪ حيث لديها موظفة معوقة من أصل ستين موظف، وتقول بخاش «الموظفة المعوقة لديها شلل نصفي وهي مسؤولة مركز». بالإضافة إلى أنه «من بين المتطوعين في الحركة الاجتماعية شابة متطوعة وناشطة لديها صمم ويتم التواصل معها بسهولة تامة بعد التعرف الى حاجاتها» تقول المسؤولة عن المتطوعين تمام مروة. وتضيف مروة «نظمت الحركة دورة حول التعرف على حاجات المعوقين والدمج الاجتماعي مع خمسين شابا من بينهم عشرة مكفوفين، عرض خلالها فيلم وتبادل الحوار وكان الاختلاط سهل بينهم». وتعتبر مروة أن سبب «قلة عدد المتطوعين المعوقين يعود إلى أن استقطاب المتطوعين يتم في الجامعات وإجمالاً فإن عدد الطلاب المعوقين قليل هناك».

وعن إشراك المعوقين في أعمال «الحركة الاجتماعية» تقول المسؤولة التنفيذية بأنها من مسؤولية العامل الاجتماعي الذي «تتلخص وظيفته بالتفتيش عن الحالات». وتوضح بخاش توجه الحركة الاجتماعية بأنها «مناصرة تماماً لقضية الإعاقة لأنها من القضايا المحقة التي تقف وراءها الحركة» وتضيف بأن «هناك قضايا اجتماعية تطرح على المستفيدين يمكن إدراج موضوع الإعاقة ضمنها».



(جورج الاسمر)

المسؤولة التنفيذية في «الحركة الاجتماعية» مايلّا بخاش

الفكرة وبالتالي تفصل لها آليات للتطبيق»، مؤكدة أنها «ستطرحها على فريق العمل والإدارة لأن هذا الهدف يعالج على مستوى قرار استراتيجي». أما عن مدى تجهيز مراكز التدريب في «الحركة الاجتماعية» فتقول بخاش «من بين أربعة عشر مركزاً لدينا فقط اثنين في الطابق الأرضي» مشيرة إلى أن «التدريب لا يراعي احتياجات الإعاقات المختلفة. ولا يدرج أعداد المعوقين الذين خضعوا لتدريبات في التقرير السنوي الصادر عن الحركة».

القول الآن أن النظرة إلى هذه الأمور تتغير». وعند السؤال عن اعتبار عمل الحركة على النساء والشباب تمييزاً لهاتين الفئتين، في حين أن العمل على الإعاقة يعتبر تمييزاً تجيب بخاش «إن طرح موضوع الإعاقة على جمعيات التنمية لا يزال جديداً، لذلك هو غائب عن أية خطة عمل». وتضيف «لكن هذه المبادرة التي يطلقها اتحاد المقعدين اللبنانيين جديرة بالاهتمام، ونحن على استعداد لدراساتها لكن بروية حتى نتضح

توضح المسؤولة التنفيذية في «الحركة الاجتماعية» مايلّا بخاش أن عمل الحركة ينصب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دون أي تمييز، وأن «عدم إدراج الإعاقة ضمن جدول أعمالها يأتي من باب عدم التمييز ومردّه سببان، الأول أن الحركة الاجتماعية تعمل منذ اثنين وإربعين عاماً من دون تمييز طائفي أو جنسي ومن دون تبعية، وينصب عملها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية». كما وتضيف المسؤولة التنفيذية «كما أنه عمل موجه نحو الفقراء لتمكينهم من الوصول إلى الموارد عبر باب التثقيف من أجل التنمية وبالتالي كسر حلقة الفقر التي تؤدي إلى نتائج دائمة وليس آنية». وثاني الأسباب كما تشرح بخاش أنه «عندما نتعامل مع الفقراء نستهدف الشباب المتسرب من المدارس من عمر إحدى عشرة ولغاية التاسع عشرة سنة عبر أنشطة مهنية، أو النساء فوق الثامنة عشرة عبر تعليمهم كيفية إنتاج الموارد وتسويقها». وعما إذا كنت الحركة تركز على المعوقين في عملها تقول المديرية التنفيذية: «لم نركز عليهم في خطط عملنا اعتباراً من عدم التمييز أو التخصيص». وبالنسبة لها «ربما من الأسباب أيضاً أن المعوقين لا يعملون سوى مع بعضهم وليس هناك اندماج، لذلك وجودهم في جمعيات التنمية أو البيئية قليل». وتستدرك قائلة «هذا ينطبق أيضاً على جمعيات المعوقين وخاصة على صعيد إيجاد تفكير مشترك، لكن يمكننا

تأسست الحركة الاجتماعية في العام (١٩٦١)، غايتها الإنسان الفرد والمجتمع لتنميتها وتكاملهما، نحو مجتمع أكثر عدالة، إنسانية ومواطنة. تعمل الحركة ضمن مبادئ وقيم أساسية منها اللائقة والاهتمام بكل المجتمع المدني عبر التنمية الشاملة المتكاملة، ومنها أيضاً الديمقراطية و اللاعنفا كطاقة تغييرية لحل النزاعات وإحقاق العدالة. تستهدف الحركة الفئات المهمشة، من بينهم الأطفال خارج المدارس، السجون من الأحداث والنساء، الشباب في الضواحي الفقيرة أو القرى، النساء الريفيات والحرفيون الصغار. من برامج الحركة التدريب المهني للشباب لنقلهم من التهميش إلى المعرفة.

جمعية تنظيم الأسرة



تفريخ منتسبات الى الجمعية في الجنوب



دورة اعداد مدرب في اعادة تدوير المواد في الشمال

تدريبية وتأهيلية، ومن بينهم الآن أنشط العاملات، وأكثرهن قدرة على التأثير على العائلات التي يدخلون بيتها» يقول عسيران. ويرى عسيران بالنسبة لتوظيف المعوقين أنه لا توجد مشكلة لدى «جمعية تنظيم الأسرة» في توظيف المعوقين أو أن تكون من بين العاملات الإجتماعيات عاملة لديها إعاقة، لكن «قلة التفاتنا لموضوع الإعاقة لم يجعلنا نغير اهتماما كافياً لهذا الجانب في العمل التنموي، وأؤكد على عدم وجود أي موقف من قبلنا تجاه الإعاقة».

يعتبر عسيران أن «جمعية تنظيم الأسرة» «حققت الكثير من الأنشطة عبر التنسيق المشترك ما بين الجمعيات. وإننا نبحث عن توأمة بين الجمعيات بدل أن يعمل كل على حده، هكذا نحقق نتائج أفضل»، ويتابع «ليتعلم اللبناني الإقلاع عن الفردية فالعمل الجماعي يحقق أكثر نجاح».

من اللافت أن يذكر ضمن تقاريرنا نسبة المعوقين المستهدفين، نحن مستعدون لأي تعاون في هذا الإطار».

الإعاقة جزء من العمل التنموي

وعما إذا كان بين الموظفين في «جمعية تنظيم الأسرة» من لديهم إعاقة «لا يوجد عندنا موظف معين لديه إعاقة. في الجمعية لا نحدد مواصفات معينة للموظفين فلدينا مثلاً من بين العاملات الإجتماعيات من لا يتقن القراءة والكتابة، وقد أخضعن لدورات

بين سن الإنجاب والكثير من الإعاقات. وكذلك ارتباط تعدد مرات الحمل وتقاربها بعدد من الإعاقات وخاصة الجسدية منها وهذا بالتحديد ما تشدد عليه العاملة الميدانية أثناء زيارتها للعائلات أن الرضاة والحياة الجنسية عند المراهقين كلها مواضيع تؤدي إلى الإعاقة في حال عدم الوقاية» كما يؤكد عسيران. يشرح رئيس الجمعية توفيق عسيران عن الدورات التدريبية التي تنظمها «جمعية تنظيم الأسرة» حيث يراعى فيها الاختلاف بين فئات المجتمع، لأنها لا تستثني فئات معينة من المجتمع المحلي. وعما إذا كان يعلن عن تنظيم هذه الدورات يقول عسيران «لا يعلن فيها عن استقبال الأشخاص المعوقين»، إذا لم تتوجه إليهم هذه الدعوات للمشاركة فإنهم لن يشاركون فيها لعدم معرفتهم باستقبالهم. كما أن «مركز التدريب رغم أنه مجهز داخلياً هندسياً لاستقبال الأشخاص المعوقين جسدياً لكن للوصول إلى المركز يوجد درجتين» يقول عسيران.

لا تحدد الجمعية نسبة الذين تريد استهدافهم من المعوقين، ويؤكد رئيس الجمعية أن «الجمعية لا تخصص نشاطات أو دورات تدريبية أو تأهيلية تطال من خلالها المعوقين أو ترشد من خلالها على كيفية التعامل مع الإعاقة»، كما أنه «لا يذكر ضمن التقارير التي تصدر عن الجمعية نسبة المعوقين الذين طالهم النشاط تماماً مثلاً يذكر نسبة الذكور والإناث». ويبيد عسيران الاستعداد للتعاون «أجد الآن أنه

تتوجه «جمعية تنظيم الأسرة» في عملها إلى فئات المجتمع عبر العاملات الميدانيات «اللواتي تحولن إلى داعيات للفكرة» كما جاء في تقديم كتيب صادر عن الجمعية. تركز مهمة العاملة الميدانية على العمل الإعلامي والتوعوي في ضيعتها أو محيطها، وتؤمن بالتالي خدمات تنظيم الأسرة. تضم جمعية تنظيم الأسرة حالياً حوالي مئتين وستين عاملة ميدانية تغطي حوالي المئتين قرية في لبنان.

العلاقة ما بين الصحة الإنجابية والإعاقة

يقول رئيس «جمعية تنظيم الأسرة» توفيق عسيران «إن العاملات الميدانيات يركزن خلال عملهن على إبراز أهمية العلاقة ما بين صحة الإنجاب والإعاقة»، ويضيف «لم نول اهتماماً لإخضاعهن لدورات متخصصة حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية ولقد تمكنا من اكتشاف العديد من حالات الإعاقة عند بعض العائلات التي لا تعترف بوجودها أو تخفيها». تركز جمعية تنظيم الأسرة على الإعاقة ولا يوجد أي سبب مباشر يحول دون إخضاع العاملات الميدانيات لدورة تدريبية حول الإعاقة، ويشرح عسيران «إلا أننا نستطيع القول أننا لم نهتم الدخول إلى القضية مباشرة، وأرى أنه من المفيد جداً التعاون في هذا المجال».

يشرح عسيران طبيعة عمل الجمعية التي يرى أنها تتعاطى مع الإعاقة ولكن بطريقة غير مباشرة من خلال التوعية المنزلية «إن التوعية حول الصحة الإنجابية وأهمية الرضاة واللقاحات عند الأطفال كلها أمور على علاقة غير مباشرة بالإعاقة وعلى سبيل المثال نخصص العديد من الحلقات لإبراز أهمية اللقاح ضد الشلل، لأنه عندئذ يكون سبب الإعاقة ناتج عن قصور أو قلة وعي عند الأهل». يضيف رئيس الجمعية «لقد أثبتت الدراسات الارتباط ما

تأسست «جمعية تنظيم الأسرة» في العام ١٩٦٩، وهي من الجمعيات المميزة في إطار اهتماماتها بقضايا الشباب لجهة احتياجاتهم الصحية، الأسرية، المجتمعية وفي إطار القضايا العامة والوطنية المطلوب منهم التعامل معها لتعميقها وتطويرها. ارتبط عمل «جمعية تنظيم الأسرة» منذ العام ١٩٩٤ بالصحة الإنجابية، بعد إعلان نيودلهي الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. «جمعية تنظيم الأسرة» عضو في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الذي يضم جمعية واحدة في كل قطر من أقطار العالم. منحت الجمعية في العام ٢٠٠٢ الصفة الإستشارية في المجلس الإقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة.

حركة حقوق الناس



من التمرّكات الوطنية التي شاركت في سبعين جمعية بدعوة من حركة حقوق الناس في حملة «الأحوال الشخصية المدنية»

وثالثاً يفترض ترجمة هذه المبادئ من خلال المشاركة معاً في نشاطات تخص المجتمع.

برنامج «التوعية والتدريب»

كان للحركة فضل كبير في تأسيس العديد من الجمعيات عبر برامج «التوعية والتدريب» الذي مكّنها من التفاعل بعمق مع قضايا الناس وفي تطوير وتمكين العديد من النشطاء عبر برامج «الدعم والتفاعل». وقد شكل برنامج «التوعية والتدريب» الذي بنته الحركة منذ تأسيسها خياراً أساسياً رافق أعمالها وتجرّعاتها كافة، حيث اعتمد في أسلوب التدريب على وسائل النضال المدني ومعالجة النزاعات لا عنفياً، وعلى قضايا أخرى مثل عدم التمييز الجنسي واللاطايفية بشكل أساسي» كما جاء في الوثيقة الداخلية للحركة.

لقد بدأت الحركة ومنذ تأسيسها بدعم العديد من الهيئات المحلية عبر تدريب كوادرها الأساسية وناشطين فيها وبتلبية حاجات تدريبية لمؤسسات إقليمية ودولية ولبرنامج وطنية. تشرح الدكتورّة أوغاريت محاور التدريب الثلاث «اعتمد التدريب على عدة محاور أولاً منهجيات وعي الحقوق التي تركز على كيفية أن نعي حقوقنا وما هي هذه الحقوق التي ينص عليها القوانين اللبنانية والمواثيق الدولية، ثانياً

الحركة مع هيئات الإعاقة بثلاث نقاط «أولها أن جمعيات الإعاقة شريك أساسي في العمل الحقوقي والوطني، حيث يجب أن تكون ضمن التكتلات الوطنية والتحركات والقضايا العامة، وثانيها أنه يجب دعم هذه الهيئات لتعني بشكل كاف حقوقها، ولكيفية المطالبة بهذه الحقوق،



في إحدى ورش العمل التدريبية

لعبت «حركة حقوق الناس» دوراً أساسياً في دعم العديد من هيئات الإعاقة في لبنان عبر التوعية والتدريب والتفاعل معها في العديد من النشاطات. «حركة حقوق الناس»، حركة مدنية بدأت عملها الفعلي في العام ١٩٨٨، وقد أسسها كل من الدكتور وليد صليبي والدكتورّة أوغاريت يونان. كانت من أولى الهيئات المدنية التي نشأت في أواخر الحرب للعمل على التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان واللاعنف، والدفاع عن الحقوق والحريات، وذلك من ضمن اقتناعها بمبادئ اللاطايفية والعدالة والديموقراطية.

برامج ونضالات عامة
خصّصت «حركة حقوق الناس» في استراتيجية عملها أربع فئات ببرامج منتظمة وخطط للتفاعل والنضال المشترك، وهذه الفئات هي العمال والشباب والمعلمون والمجموعات المتجذرة في مناطقها. وتخوض الحركة نضالات جريئة وبأساليب لاعنفية، على المستوى الوطني والحقوقي، من أجل تعديل القوانين وطرح البدائل المجددة في المجتمع، إما بمفردها أو بالتنسيق مع العديد من الهيئات في سائر المناطق، وبين القضايا التي تطرحها حقوق العمال، المستأجرين، السياسة الإقتصادية والأوضاع المعيشية، البيئة، الحريات العامة، الأحوال الشخصية المدنية، خدمة العلم، عقوبة الإعدام، الإحتلال الإسرائيلي وقضايا أخرى، بالإضافة إلى التضامن مع قضايا عربية وعالمية محقة.

جمعيات الإعاقة شريك أساسي

عن مدى التفات «حركة حقوق الناس» لحقوق المعوقين تقول رئيسة الحركة الدكتورّة أوغاريت يونان «بما أن المعوقين موجودين ضمن فئات المجتمع كافة وليسوا محصورين ضمن فئة معينة بل تجد من بينهم العمال أو المعلمين أو الشباب أو الطلاب، وبما أنهم من المواطنين المنتمكة حقوقهم أكثر ما يكون، نتحرك ضمن الإمكانيات



حركة حقوق الناس تشارك في تحرك مطلبى للمعوقين تضامناً

استراتيجيات العمل». وتقول رئيسة الحركة «تعرفنا من خلال التفاعل مع هيئات الإعاقة على نظرة المعوقين إلى حقوقهم، الأمر الذي مكننا بالتالي من التفكير أكثر في كيفية التضامن مع قضاياهم».

وحول إدراج حركة حقوق الناس الإعاقة ضمن برامجها وعلى جدول أعمالها توضح يونان «ضمن المحاور التي نعمل عليها، نسعى إلى إشراك هيئات الإعاقة. وتتابع «من منطلق مساهمتنا في تعديل المناهج المدرسية مثلاً، طرحنا فكرة تعديل النظرة إلى الإعاقة من جهة، ومن جهة أخرى قمنا خلال إحدى الدورات التدريبية مع هيئات معوقين لبنانية وعربية بتدريب المشاركين على كيفية كتابة نصوص بديلة». وتقول الدكتورة يونان «لقد أصبح واقع هيئات الإعاقة متقدماً وفاعلاً، ومدى الإستمرارية هي من مسؤولية الهيئات». وتختتم بكلمة عن اتحاد المقعدين اللبنانيين «لقد أثبت مؤسسو الإتحاد أنه هيئة نوعية في البلد لا طائفية، نضالية ويعتمد النهج اللاعنفي في تحركاته وبمثابرة».

معرفة ما هي المقترحات البديلة التي نريد استبدالها بها، وثالثاً كيفية التخطيط من أجل مطلب معين».

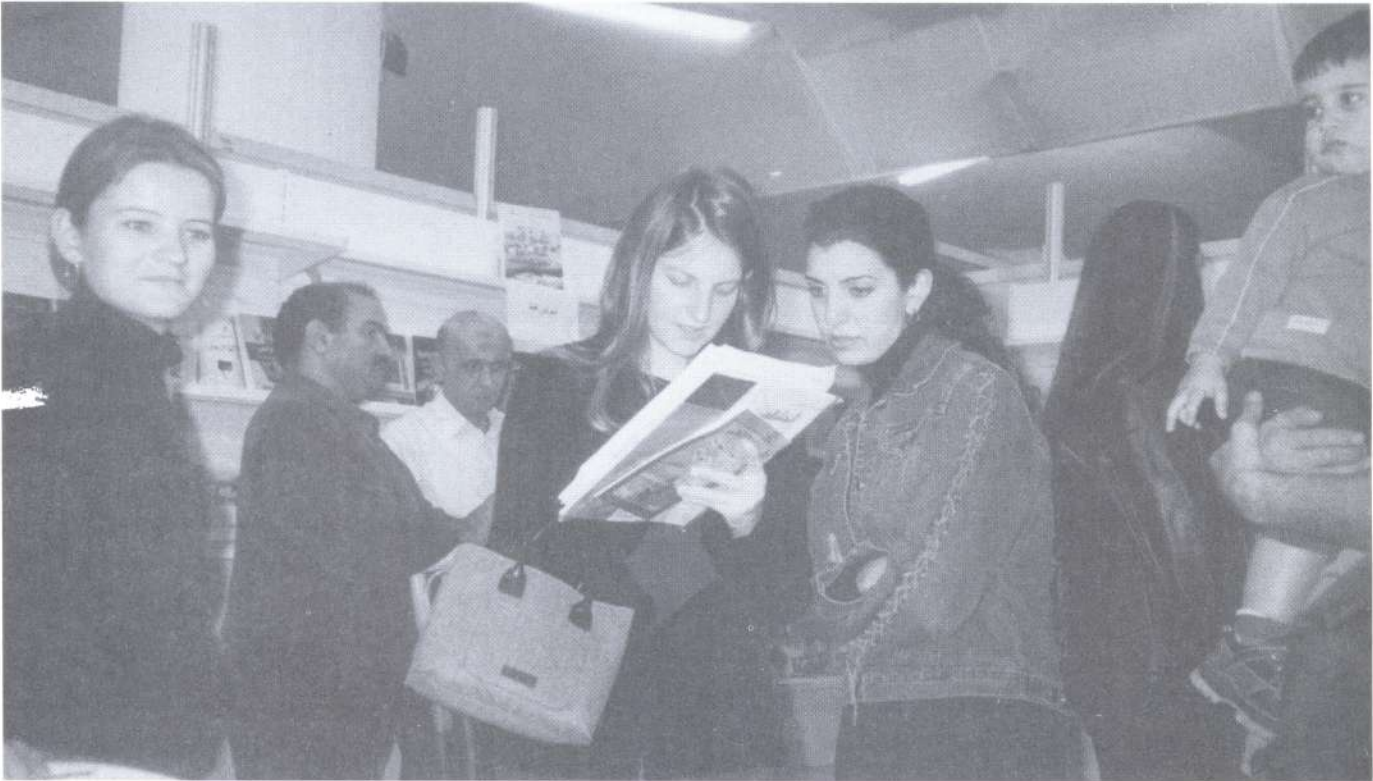
الجدير ذكره أن المادة المعتمدة في برامج التدريب تحولت إلى مادة تدريبية متطورة ومختبرة للتوعية النظرية والتطبيقية. كما أدخلت أجزاء منها في برامج العديد من الهيئات المدنية والمؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية.

أما بالنسبة لدعم هيئات الإعاقة تقول الدكتورة يونان «اعتمدت الحركة على تدريب كوادر هذه الهيئات والمتطوعين فيها، بالإضافة إلى التضامن والمشاركة في نشاطات هذه الهيئات». وبحسب الوثيقة «عملت الحركة عبر برنامج «الدعم والتفاعل» الموجه خصيصاً إلى الجمعيات والمجموعات المدنية والنقابية التدريب والتوعية لإعداد ناشطين ومدربين جدد وكوادر لدى هذه الهيئات، وذلك من خلال إعدادهم على الطرائق التفاعلية الحديثة ومنهجيات التنشيط والتنظيم الاجتماعي، كما تناول التدريب مع المجموعات الناشئة، منهجيات تنظيم الجماعات وبناء



ينظم اتحاد المقعدين اللبنانيين النشاطات المتنوعة في فروعه كافة بشكل مستمر. وهذه النشاطات تأتي في إطار خطته العامة والهادفة إلى المحافظة على العيوية في العمل والإشراك أعضائه القدامى والجديد من المقعدين والمتطوعين والأصدقاء في الأنشطة والبرامج، من ضمن خطة استقطاب للأعضاء وخاصة إشراكهم في الحملة الحقوقية من أجل تطبيق حقوق المعوقين في لبنان التي أطلقها الاتحاد عام ٢٠٠٠ والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم. وقد شهد العامان الماضيان مجموعة مكثفة من النشاطات لتحقيق هذه الأهداف

اتحاد المقعدين في معرض الكتاب العربي



زوار يوقعون على عريضة ٣٪

كما نشط أعضاء اتحاد المقعدين اللبنانيين خلال فترة المعرض بحملة توزيع منشورات خاصة بالاتحاد والحملة الحقوقية «نحو تحقيق الدمج الاقتصادي الاجتماعي وتكافؤ الفرص» على أجنحة المعرض كافة والزائرين، وانضم نتيجتها عدد منهم إلى عضوية الاتحاد. وشارك أعضاء الاتحاد في الندوات التي أقيمت على هامش المعرض.

زار جناح الاتحاد عدداً من الوزراء والنواب والشخصيات من بينهم وزير المالية فؤاد السنيورة الذي وعد بالمتابعة الخاصة من قبله لقضية حقوق المعوقين، بالإضافة إلى زيارة عدد من النواب ووسائل الإعلام والجمعيات الأهلية والحقوقية ومملكة جمال لبنان. وقد وقع الزائرون على عريضة ٣٪ الخاصة ببند توظيف المعوقين في قانون حقوق المعوقين.

بات معرض الكتاب العربي مناسبة ينتظرها المثقفون للتعرف على جديد الإصدارات من الكتب ويتابعون خلالها الأحداث الثقافية المتنوعة. وفي هذا العام كان لاتحاد المقعدين اللبنانيين، ولأول مرة، مشاركة في الجناح الخاص للنادي الثقافي العربي عبر مجموعة من إصدارات الاتحاد الخاصة بالعمل الحقوقي والتوظيف والدراسات.

التعليم للجميع

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في مؤتمر «دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في تحقيق أهداف خطة التعليم للجميع في لبنان» الذي عقد في السادس عشر من كانون الثاني الماضي بمبادرة من النائب بهية الحريري. وقد حضر المؤتمر الوزير فؤاد السنيورة وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني. وهدف المؤتمر إلى مناقشة خطة التعليم للجميع الذي أطلقت في المؤتمر العربي الإقليمي، كما صدرت عنه توصيات تلخصت بإطلاق «الشبكة الوطنية لخطة التعليم للجميع» التي تتألف من الوزارات المختصة والمنظمات الدولية ومكتب الأونسكو الإقليمي. وأكد المجتمعون على ضرورة نشر ثقافة خطة التعليم للجميع عبر شبكات الإعلام والطلب من وزارة التربية اعتماد طلب انتساب موحد لكافة الطلاب في لبنان، على أن يسبقها تحضير إستمارة خاصة من قبل المجتمع الأهلي والأعضاء في الشبكة الوطنية لخطة التعليم للجميع، وذلك تمهيداً لاعتماد رمز أو رقم وطني لكل طالب في لبنان.

مدارس بقايعات توهلات للإستقبال المعوقين



السفيرة الأسترالية وسط الحضور تحتفل بتجهيز المدرستين في بر الياس

المرحلة الأولى منها تجهيز المدارس، تليها مرحلة العمل على تأهيل المعلمين ومتابعة التلاميذ « لتكون المدرسة مع نهاية العام الدراسي فكرة واضحة عن طرق تكييف مناهجها التعليمية لاستقبال المعوق ». ولفتت إلى أن « لكل طفل حاجة معينة، بصرف النظر عما إذا كان معوقاً أو غير معوق، وعندما تحدث المدارس مناهجها تفيد كل التلامذة وليس المعوقين وحدهم. هذا المفهوم نحاول نقله من السياسة الوطنية من خلال تأسيس شبكة دمج تتألف من جمعيات للمعوقين وأهاليهم وخبراء ومنظمات دولية بغية نشر سياسة الدمج في لبنان ». وأسفت رئيسة اتحاد المقعدين لعدم الالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن، وللعشوائية في التنفيذ مشيرة إلى أن « المدارس التي يبنيتها مجلس الإنماء والإعمار تكون مجهزة، ولكن بطريقة خاطئة فتتدخل لتصويب الوضع. أما المدارس التي يشيدها مجلس الجنوب فليست مجهزة ».

الإعاقات والأطفال على الإندماج في المجتمع ومؤسساته العامة ولا سيما التربوية منها. وأعربت شوابسكي عن سعادتها لتقديم مساعدة في لبنان خصوصاً في المجال التربوي الذي وصفته بالأساسي، وأعدت باستمرار هذا الدعم، مشيرة دور اتحاد المقعدين اللبنانيين.

من جهتها أشارت رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس إلى أنه « في كل مرة نعمل فيها على تحقيق تجربة شاملة ونموذجاً كاملاً عن تطبيق الدمج في لبنان. وقد أثبتت التجربة أن تكلفته أقل وأن الإعاقة ليست سبباً حتمياً ليكون أصحابها في مدارس خاصة بالمعوقين، فالعالم كله يتجه حالياً نحو الدمج ». وصوبت اللقيس الخطأ الشائع بأن الدمج يتحقق بمجرد أن تسمح المدرسة بتسجيل تلميذ معوق لديها، موضحة أن الدمج يعني « تكافؤ الفرص كي يتمكن التلميذ المعوق من المشاركة وإبراز قدراته ». لافتة إلى أن هذا السبب كان وراء حرص الاتحاد على أن تشمل تجربة الدمج في

في إطار سعي اتحاد المقعدين اللبنانيين الدائم والمتواصل لتجهيز المدارس العادية لاستقبال التلاميذ المعوقين، قام الاتحاد بدعم من السفارة الأسترالية بتفويض التجهيز الهندسي في مدرستين رسميتين واحدة ابتدائية والثانية متوسطة في بلدة بر الياس في البقاع. ولمناسبة الإنتهاء من عمليات التجهيز، أقيم احتفال في مدرسة بر الياس الابتدائية حضرته السفيرة الأسترالية ستيفاني شوابسكي ورئيس بلدية بر الياس مواس عراجي وأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدرستين وأعضاء الاتحاد.

وقامت السفيرة الأسترالية بجولة شملت المدرستين واطلعت على التجهيز الذي طال ممراتهما ومداخلهما وحماماتهما ومواقف السيارات فيهما. ولفتت شوابسكي إلى أن المساهمة الأسترالية لم تكن كبيرة، لكنها قيمة بالخدمة التي ستؤديها، وتحدثت عن السياسة المتكاملة التي تنتهجها بلادها لمساعدة أصحاب

مشاركة الاتحاد في إعداد سلسلة برامج خاصة بالمعوقين

وقد شدد اتحاد المقعدين اللبنانيين في مداخلته على التجارب التي تبرز أهمية الدمج الاجتماعي الشامل، ومدى نجاحه في تنمية حياة الأفراد المعوقين في بيئتهم الطبيعية بين أهلهم ومجتمعهم. وعن سلسلة البرامج التي ستنفذ، أشار الاتحاد إلى أن البرنامج قد يظهر الحالة السيئة التي يعيشها الأشخاص المعوقين، عندئذ يجب توضيح المسببات التي تؤدي إلى حالات مثل التهميش والعزل والحرمان من العلم والعمل وسيطرة الأفكار المتخلفة. ولا بد في مثل هذه الحالة، من أن تعطي سلسلة البرامج للمعوقين حقوقهم، أي التطرق وبشكل واضح وواف لبدائل باتت واقعاً حققت جمعيات حقوق المعوقين في البلدان العربية كافة.

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في ورشة عمل تحت عنوان « الإعاقة والإعلام » في إطار تحضير المحطة الفضائية SAT-7 لسلسلة برامج خاصة بالمعوقين. دعت المحطة المخرجين والمعددين كافة في مكاتبها العاملة في مصر ولبنان وقبرص للإلتقاء بخبراء في قضايا الإعاقة من الأقطار العربية كافة ومن بينهم اتحاد المقعدين اللبنانيين بصفته خبير في قضايا الإعاقة للتداول معهم في السبل الأنجح لعرض الصورة الإنسانية المثلى للأشخاص المعوقين. هدفت الورشة التي أقيمت في مصر بين ١٤ و ١٧ كانون الأول ٢٠٠٣ للتوصل لاختيار أفضل المصطلحات والتسميات التي تعبر عن الإعاقة ولإيجاد الطريقة الأفضل لطرح الواقع الذي يعيشه المعوقون.

مؤتمر صحفي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في اللقاء من أجل إلغاء عقوبة الإعدام الذي نظّمته الحملة الوطنية من أجل رفع عقوبة الإعدام. عقد المؤتمر في نقابة الصحافة في الثاني من كانون الثاني من العام ٢٠٠٤ بحضور الرئيس سليم الحص ونقيب الصحافة محمد البعلبكي والنائب غسان مخيبر وحشد من الناشطين.

استهل اللقاء بكلمة ترحيب لنقيب الصحافة محمد البعلبكي، تلتها كلمة رئيس «حركة حقوق الناس» الدكتور وليد صليبي، الذي اعتبر أن «الإعدام يسبب زيادة الجرائم بسبب مفعول تقليد المواطنين لسياسة سلطتهم الرسمية» وأكد على أن «أهم رادع هو معالجة أسباب الجريمة. بدل أن نرتكب جريمة ثانية فلنبحث عن أسباب الجريمة الأولى». واعتبر صليبي في كلمته أن «الإعدام هو متصل ثلاثي للمسؤولية: متصل من معالجة أسباب الجريمة، وتتصل من المسؤوليات تجاه أهالي الضحايا، وتتصل من إعادة تأهيل القاتل». من جهته أشار رئيس مجلس الوزراء السابق سليم الحص في كلمته إلى أنه امتنع خلال مدة رئاسته لمجلس الوزراء عن التوقيع على مراسيم بتنفيذ أحكام صدرت عن القضاء بإعدام بعض الجناة. وقال «يقال إن عقوبة الإعدام رادعة للجريمة. ونحن نرد على هذه المقولة بملاحظتين: أولاً إن أحكام الإعدام نفذت في لبنان في السنوات الماضية، ولم يردع تنفيذها أولئك الذين صدرت في حقهم أحكام إعدام فيما بعد وهم اليوم ينتظرون تنفيذها. فلم تكن عقوبة الإعدام إذن رادعة لهؤلاء». ويتابع الحص «إن أحكام السجن المؤبد يجب أن تكون أيضاً رادعة، وتجارب الدول التي ألغت عقوبة الإعدام، ومنها مجموعة الدول الأوروبية، لا تدل على أن هذه العقوبة ضرورة لردع الجريمة». وقد أيد الحص في نهاية كلمته موقفه ضد عقوبة الإعدام لأنها «تطبق في لبنان كيفياً وإنتقائياً، وهذا ليس من العدالة في شيء». وأعرب ممثل «التحالف العالمي ضد الإعدام» المحامي ريشارد سيديللو عن ثقته بلبنان «الوطن الذي يعتبر حياة الإنسان القيمة المثلى والأساسية في المجتمع، وأنه وطن مثالي في المنطقة استحق إعجاب العالم به».

من جهته، دعا منسق «منظمة العفو الدولية» في لبنان شارل نصرالله، لبنان للاتحاق بقافلة الدول الأكثر تقدماً التي ألغت عقوبة الإعدام إما في النص أو في التطبيق، مضيفاً «وبهذا يكون لبنان المبادر الأول في المنطقة بالقيام بهذه الخطوة الجريئة». وقد اعتبر أمين سر الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان المحامي نعمة جمعة أن «لسنا في موقع الدفاع عن الجريمة والمجرمين، لا بل نطلب الإقتصاص منهم أخذين في الاعتبار النظرية الحديثة لمفهوم الجريمة التي تدعو للبحث عن أسبابها لمعالجتها بدلاً من التطنيش عن ذلك وانحسار المعالجة في النتائج». أما النائب غسان مخيبر فأشار في كلمته إلى أنه «لا يسعى شخصياً إلى مساعدة المجرم بعد ارتكاب جريمته، وأنه ضد الجريمة وسوف يسعى شخصياً إلى الدفاع عن حقوق ذوي الضحايا». ودعا مخيبر إلى «سن القانون لحماية ضحايا الجرائم والتأكيد على ملاحقة المجرمين، مشدداً على أن العقوبة القصوى للقاتل يجب أن تكون السجن مدى الحياة».

واعتبر منسق نشاط جمعية «عدل ورحمة» في السجون الأب هادي العيا في كلمته أن «الإعدام ليس حلاً لأن العدالة لا يمكن أن تتحجم لتصبح ردة فعل أو تعبير عن اضطراب من دون أي تطلع إصلاح في الوسائل الإحترازية أولاً وفي القدرة على استيعاب الصعوبات وحلول النزاعات وورش العمل الحوارية والديموقراطية لا سيما بين العائلات والمؤسسات والأفراد». وأضاف «إذا طالبنا بإلغاء عقوبة الإعدام ذلك لا يعني أننا نطالب برفع العقاب، لأن العقاب الصحيح يعزي أهل الضحايا ويحملهم مع المجتمع بأسره على الإعتزاز والإطمئنان إلى قدراتهم في استيعاب مفهوم كرامة الإنسان وقيمه والمطالبة بأساليب عقابية حضارية، أثبتت فعاليتها في الكثير من المجتمعات وهي تعبر اليوم عن عمق إيماننا وثقافتنا».

المؤتمر الإقليمي حول دمج الأطفال المكفوفين

نظم مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت المؤتمر الإقليمي حول الدمج التربوي للمكفوفين بالتعاون مع منظمة رعاية الأطفال السويدية، واتحاد آسيا للمكفوفين، وبمبادرة من جمعية الشبيبة للمكفوفين في لبنان. عقد المؤتمر خلال الفترة الممتدة من السادس عشر إلى الثامن عشر من كانون الثاني من العام ٢٠٠٣، برعاية وزير التربية والتعليم العالي سمير الجسر، ومشاركة ممثلين عن القطاع الحكومي والأهلي من إحدى عشرة دولة عربية.

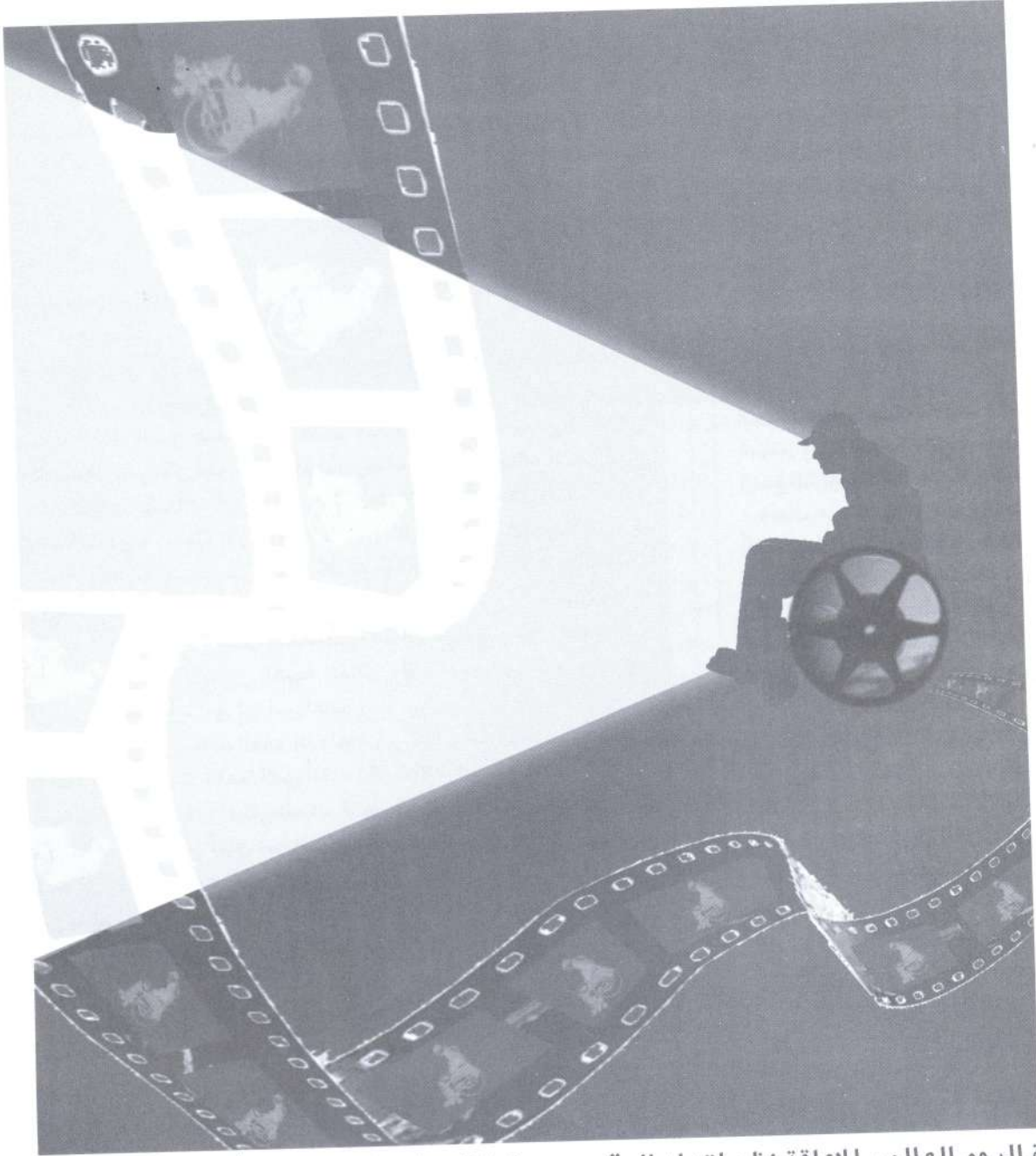
تمحورت أعمال المؤتمر حول تطوير التجارب المعلقة للدمج التربوي للمكفوفين في الدول العربية بعد استعراض ثلاثة عشر تجربة قائمة، بالإضافة إلى الاحتياجات اللازمة لتهيئة بيئة تربوية دامجة، ودور الجهات المعنية بذلك. كما تم التطرق خلال المؤتمر إلى التخطيط لتعليم وتطوير برامج الدمج التربوي للمكفوفين.

وصدر عن المؤتمر مجموعة توصيات أكدت على ضرورة إشراك وكالات الأمم المتحدة والوزارات المعنية، وخاصة وزارة التربية، في دمج الطلاب المكفوفين وضعاف البصر في المدارس النظامية. كما توصل المجتمعون إلى ضرورة تنظيم دورات تدريبية للمعلمين والعاملين في برامج الدمج التربوي للمكفوفين لتكثيف، كما أوصى المجتمعون بضرورة العمل على تكثيف المناهج والوسائل التعليمية لتتناسب مع احتياجات الطلاب المكفوفين، بحيث تضمن مشاركتهم في الأنشطة الصفية واللاصفية. وأكد المشاركون على ضرورة اعتماد وسيلة برايل في تعليم المكفوفين القراءة والكتابة ضمن المنهاج العام، وأوصوا بالطلب من وزارات التربية ومؤسسات المكفوفين بعدم إعفاء المكفوفين من أي مادة مدرسية أساسية في المنهاج التربوي العام. شدد المجتمعون على أهمية دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة الدمج.

كما أوصى المجتمعون أن يعين مكتب «الأونسكو» الإقليمي ممثلاً عن المكفوفين وتمكينه من حضور مؤتمر وزراء التربية والتعليم القادم في بيروت لعرض توصيات المؤتمر وتوضيح أهمية دمج الطلاب المكفوفين وضعاف البصر في مدارس التعليم النظامي. وقد كلفت جمعية الشبيبة للمكفوفين بمتابعة التوصيات الصادرة عن المجتمعين.

«حقوق الإنسان والإعاقة»

مهرجانات محلي يفتح على العالم



الإعاقة. وقد شكل عرض الأفلام العالمية والمحلية التي أنتجها المعوقون فرصة لتسليط الضوء على مواضيع وتحديات يواجهها المعوقون في حياتهم اليومية، والتأكيد على أن المشاكل التي تواجههم ناتجة عن الأحكام المسبقة والتمييز الذين يتعرضون لها وليس عن الإعاقة بحد ذاتها. أقيم إلى جانب عرض الأفلام العالمية والمحلية التي أنتجها أشخاصا معوقين ورشتي عمل الأولى بعنوان «التنمية، حقوق الإنسان والإعاقة» والثانية بعنوان «دور الفن ووسائل الإعلام بالترويج لحقوق الإنسان».

لمناسبة اليوم العالمي للإعاقة نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين بالتعاون مع منظمة العفو الدولية مهرجان الفيلم السينمائي «حقوق الإنسان والإعاقة»، الذي هو الأول من نوعه في لبنان والعالم العربي، وذلك برعاية وزير الثقافة غازي العريضي في الثاني والثالث من كانون الأول على مسرح بيريت- الجامعة اليسوعية. هدف المهرجان إلى تعزيز الوعي المجتمعي لتغيير النظرة التقليدية السائدة تجاه المعوقين والتي تسببت لغاية اليوم في الحد من مشاركتهم وعزلهم وأثرت سلبا على السياسات التنموية في التعاطي مع قضايا

الافتتاح

شهد اليوم الأول للمهرجان جلسة افتتاحية تخللتها كلمة لرئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس أكدت فيها أن الهدف من مهرجان الفيلم السينمائي «حقوق الإنسان والإعاقة» هو كسر المعازل التي يحاولون دفننا فيها. يريدون جعل المعوقين فئة مهمشة محكومة بنظرة الشفقة وأعمال الخير». وأشارت إلى أن «المهرجان الحقيقي هو في الفكرة والتحدي: فكرة إقامة مهرجان إبداعي وتحدي النظرة التقليدية ومنطق الأحكام المسبقة». مؤكدة «مطلبنا الأول هو الثقافة والتربية، أي أن تتحول حقوق المعوقين إلى ثقافة يومية في المدرسة والمنزل والشارع وأماكن العمل والترفيه وغيرها. نريد ثقافة تجعلنا في صلب مجتمعنا لا على قارعة الطريق.»

ثم كانت كلمة مدير المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية أحمد كرعود الذي عبر عن سعادته في «فكرة العمل المشترك مع اتحاد المقعدين اللبنانيين، من أجل تسليط الضوء على أوضاع فئة من المجتمع تعيش أوضاعاً خاصة، ومن أجل إبراز ما هو بديهي ومنطقي عند الجميع». ولفت إلى أن «ما قد يغيب عن بعضنا في كثير من الأحيان هو أن حقوق المقعدين والمعوقين عامة هي من حقوق الإنسان وأنها ليست قضية شفقة أو رحمة بأفراد يعيشون أوضاعاً صعبة. وهذا يعني بالنسبة لنا أن من حق المعوق مثله مثل أقرانه من بني البشر، التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية». مشدداً أن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أقر بهذه الحقوق للجميع بدون تمييز».

أشار الوزير العريضي في



برعاية معالي وزير الثقافة
الاستاذ غازي العريضي

الجلسة الأولى

كلمته إلى أن «هذه الشراكة المنتجة التي تبرز وجهها من أوجه العمل الاجتماعي الإنساني يندرج في خانة الواجب لا المنة»، وأضاف «المصابون بإعاقة حولوها إلى طاقة وأفادوا مجتمعهم. أما من هم عاديون، وبعضهم في مراكز القرار، فحولوا الطاقة إعاقة وأساءوا إلى الوطن».

التنمية، حقوق الإنسان والإعاقة

تلا الافتتاح ورشة عمل بعنوان «التنمية، حقوق الإنسان والإعاقة» تحدث فيها مدير المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان والإعاقة.

من جهته ركز مدير برامج قطاع التنمية البشرية والاجتماعية في مكتب البنك الدولي في بيروت الدكتور

بسام رمضان في كلمته على أهمية تضمين احتياجات المعوقين في كافة البرامج والمشاريع، وتشجيع المعوقين على المشاركة في صوغ وتصميم البرامج هذه من أجل التمكن من مكافحة الفقر بفعالية أكبر. وشدد على أن مشاركة المعوقين الفاعلة والنشطة في كافة نواحي الحياة الاجتماعية تعود على المجتمع ككل بمنافع اجتماعية واقتصادية.

وأشار الدكتور رمضان إلى أن «البنك الدولي يعمد إلى محاولة معالجة موضوع الإعاقة عبر برامجه ومشاريعه كافة، ومن بين هذه المشاريع مشروع التنمية المحلية الذي ينفذ من قبل مجلس الإنماء والإعمار عبر منظمات وسيطة. وسوف يركز هذا المشروع من ضمن مكوناته على ثلاث مواضيع محورية تتم معالجتها على المستوى



وزير الثقافة غازي العريضي

الوطني وهي: المعوقين، والنوع الاجتماعي أو الجندر، والأطفال والشباب».

منظمة أوكسفام

اعتبر ممثل منظمة «أوكسفام» في لبنان جون هورسلي في كلمته أن «العائق الأساسي والإيديولوجي الذي يحول دون تنفيذ الحقوق الاقتصادية يكمن في أنها تتطلب إعادة توزيع الموارد، الذي يشمل إعادة توزيعها والذي يركز على تحليل جندي للفقر». وأوضح أن «نصوص الميثاق لا تشكل تحدياً للتحيز في تخصيص الموارد، بل



الجلسة الثانية



جانب من الحضور

لتخصيص الموازنة الذي يشمل الفئات المهمشة بشكل عام». كما أكد على أن «دور الحكومات في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية، يتمحور حول التأثيرات المتنوعة وحماية الأسواق، كما يتمحور حول الكفاءات الاقتصادية وشروط التوظيف».

حدد هورسلي المؤسسات التي تستحوذ اقتصادات المجتمعات «بالحكومات والمؤسسات، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي... والأشخاص الذين يشرفون على السوق المالية يمكن أن يتأثروا بتلك القضايا. وثمة خيارات يمكن أن تتأثر بأفراد ومصالح الأشخاص الذين يمتلكون السلطة».

وركز على دور الناشطين في مجال حقوق الإنسان والحركة النسائية وحركة المعوقين. واعتبر أنه «ليس صفة أن يكون لدينا أقل نسبة من النساء المشاركات في سوق العمل في العالم، فهذا الإقليم لديه أدنى نسبة تمثيلية للنساء في المجالس النيابية، بحيث تحتل النساء ٣٠.٥٪ فقط من المقاعد النيابية». وختم هورسلي بالتطرق إلى الوضع الاقتصادي للنساء المعوقات مشيراً إلى أنهم «أكثر فقراً من الرجال المعوقين، وذلك لأنهم أكثر عرضة للبطالة، وحين يعملون يتقاضين رواتب أقل من الرواتب التي يتقاضاها الرجال. إن النساء المعوقات اللاتي تعملن بدوام كامل يتقاضين ٥٦٪ من راتب الرجال المعوقين العاملين بدوام كامل».

عروض أفلام

اختتمت ورشة العمل الأولى بحوار بين الحضور والمتداخلين. تبع ذلك عرض أفلاماً عالمية ومحلية بدأت بعرض الفيلم اللبناني

«z girls picnic»

والتحضير الذي سبقه. وهو من إنتاج أربعة طلاب لديهم ثلاث صبغي (٢١) و صعوبات تعليمية. وقد تعاون الطلاب الأربعة في الإنتاج الكامل للفيلم من سيناريو وإنتاج وتمثيل. تلاه عرض فيلم «ثقافة الإعاقة» من إنتاج الولايات المتحدة، وهو فيلم يثير الجدل، يخلط بين التعبير الفني والسياسة والدعابة لجعل المشاهدين يفهمون الإعاقة بشكل معمق من وجهة النظر التي تعتبر المعوقين أقلية. أما فيلم الفرنسي «الأمومة الممنوعة» فتدور أحداثه حول حقوق الخصوبة للنساء اللاتي يعانين من إعاقات في التعلم. ثم عرض الفيلم اللبناني «صباح النور» الذي يعرض تجارب لأطفال مكفوفين ضمن برنامج الدمج التربوي في لبنان. اختتم اليوم الأول بعرض الفيلم البريطاني «خارج الحدود».

الفن ووسائل الإعلام في الترويج لحقوق الإنسان

عقدت في المهرجان ورشة عمل تحت عنوان «دور الفن ووسائل الإعلام في الترويج لحقوق الإنسان». استهلّت بكلمة صاحب جريدة السفير وناشرها طلال سلمان الذي قال «إن مجتمعاتنا العربية عموماً متخلفة، وأن بين عناوين تخلفها عدم احترامها لحقوق الإنسان عامة، يستوي في ذلك الإنسان السليم والمعاق»، مشيراً إلى أن «حكوماتنا لا تتعامل مع المواطن كمواطن، أي كإنسان له حقوقه الطبيعية في الصحة والتعليم والسكن والأهم في الجهر برأيه وفي التعبير عن إرادته بغير ضغط أو قسر أو إكراه». ولفت إلى أن «نظامنا السياسي يتعامل معنا وكأننا قطعان من الطوائفيين والعشائريين فيحصر تمثيلنا

مطلبنا الأول هو الثقافة والتربية، أي أن تتحول حقوق المعوقين إلى ثقافة يومية في المدرسة والمنزل والشارع وأماكن العمل والترفيه وغيرها. نريد ثقافة تجعلنا في صلب مجتمعنا لا على قارعة الطريق

بقيادات ومرجعيات تختزلنا - كبشر - فتلغينا». وعن دور وسائل الإعلام قال سلمان «علي الاعتراف بداية بالتقصير. وقد تفرض عليها المهمة التي انتدبت نفسها لها أن تتقدم الصفوف في المناداة والتبشير بل والتحريض على مكافحة الأخطاء ووجوه التقصير الرسمي والاجتماعي في مجال حقوق الإنسان». أما بالنسبة لحقوق المعوقين في التربية والتعليم والتدريب فأوضح أن «ثمة مشاريع نائمة في أدرج الحكومات المختلفة، حول حقوق المعاقين في نسبة من الوظائف، أي في دخل ولو متواضع، يمكن القادر منهم على العمل أن يعيش من عرق جبينه بكرامة». وأضاف أن «المؤسسات الخاصة لا تلحظ في الغالب الأعم، مواقع خاصة للقادرين من المعاقين على العمل، ويفضل بعضها تقديم بعض التبرعات العينية، طلباً للسمعة الحسنة واستدراار دعاء الأهل بعلول العمر وزيادة الأرباح».

فاخوري

اعتبر الكاتب شكري أنيس فاخوري في كلمته أن هناك



القاعة تفتح بالحضور

تقصير من قبل وسائل الإعلام تجاه الأقليات في المجتمع قائلاً: «إعلامنا مقصر؟ نعم مقصر، كالكثير من مناحي حياتنا المقصرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. للمختلف حقوق كما لغير المختلف واجبات كما لغير المختلف. كم من المختلفين ينضحون فكراً وشعراً وأدباً وفناً وموسيقى». وأشار في كلمته إلى «الخط الرفيع الذي يفصل بين الشفقة والطبيعية في العلاقة، المطلوب طبيعية في العلاقة، إلى درجة التخلي عن حس السعادة الذي يغمرنا حين نساعد معوقاً. فحس السعادة ينبع من كوننا ميزنا ضعيفاً عن قوي، ناقصاً عن كامل، ولكن حين نتعامل مع المعوق كسوي إنسانياً لنا وليس جسدياً عندها سنتصرف بطبيعية. اعتبر أن الأقلية كالأكثرية وأحياناً تكون الأقلية أجدى نفعا من كثير من الأكثرية».

فرح

من جهتها تحدثت الإعلامية ماغي فرح عن الشلل الذي يصيب البلد كله وعدم البصيرة التي يفرق فيها. وشددت على ضرورة حث المسؤولين على الاهتمام بالقضايا العامة التي هي جزء مختصر مسؤوليتهم الحقيقية. أما عن دور الإعلام فرأت فرح «أنه يحتاج إلى تحفيز ومراودة وإيقاد الرسالة عنده بمختلف الوسائل بدءاً بالاهتمام بالبكم بنشرات الأخبار وغيرها من المواضيع التي قد تكن الرأي العام متفاعلاً مع القضايا. لأن الإعلام وحده قادر على إيقاد الحث الشعبي».

أنلام عالمية ومحلية

بعد المداخلات دار نقاش بين الحضور والمتدخلين، تلاه عرض لمجموعة من الأفلام العالمية والمحلية. بداية كان عرض للفيلم الأسترالي «ابن العم» الذي يصور ذكريات الطفولة لصبي ولد وهو يعاني

سنوات عدة، كانت ميكي على وشك المغادرة إلى نيويورك في الطائرة في الصباح، ولم يبق أمام ماكس إلا ساعات قليلة ليحرب حظه ثانية. كما عرض فيلم «هذا النهر الجاري» وهو وثائقي متلفز حول الفن والقوة للذات أديا إلى تطوير الشعر ولوحات الرسم إلى مشاهد تصويرية. إنه فيلم تصويري أنتجه أشخاص لديهم إعاقات في التعلم، ولديهم آمال ومخاوف وذكريات من الطفولة. في بعض الأحيان، لا يمكن إيجاد الرابط بين الصور والكلمات، بل يمكن إبداء بعض التعليقات حول التمييز والتقدم في السن. اختتم المهرجان بفيلم «أطفال شاتिला» للمخرجة اللبنانية مي المصري. يروي الفيلم قصة أطفال مخيم شاتिला الذين يحاولون التأقلم مع الحقيقة بعد خمسون عاماً من نفي أجدادهم من فلسطين. وهذه الحقيقة هي نومهم في مخيم شاتिला الذي شهد مجزرة وحصار وجوع، وذلك من خلال قصص فرح وعيسى. يكشف الفيلم عن عالم الأطفال الخيالي حيث يساعدهم اللعب والحلم والخيال على البقاء وتجاوز مصاعب الحياة اليومية.

مايا. أما الفيلم البريطاني «الوجه الشمالي» فيكشف عن ردة فعل امرأة معوقة تجاه جارها الشاب، وشعورها بالارتباك بعد علاقة رومانسية معه. بعد مرور أسابيع على تجاهل كل منهما للآخر، يضطر بول إلى مواجهة كات. إنه محاصر ويحتاج إلى المساعدة، ولم يستطع أحد مساعدته غيرها.

يتحدث فيلم «البيضة» من إنتاج بريطاني عن رجل حزين يدخل إلى قهوة بعيدة في الليل، يحصل على بيضة جيدة يكون لها تأثير عليه، بالإضافة إلى تغيير حياة الطباخ والخادمة إلى الأبد. يروي الفيلم البريطاني «أسطورة المدينة» قصة أصدقاء المدرسة القدامى، ماكس وميكي اللذان التقيا وهما راشدان. ماكس لديه مشاعر تجاه ميكي، لكن إعاقته حالت دون الاقتراب منها. وبعد

من شلل دماغي. يخبرنا الفيلم روايات حدثت في طفولته: محاولاته مع رفاقه الطيران عن سطح قن الدجاج، بالإضافة إلى الألعاب العنيفة وغيرها. نلاحظ كيف يتكيف مع إعاقته مستخدماً وسائل الأمان، ويتبعه إلى عمق المحيط، هناك يتأمل الدنيا. ثم عرض الفيلم الأسترالي «الأخ» وهو يصور ذكريات الطفولة لصبي صغير مصاب بالربو وكيف يتعامل مع مرض مرعب يحول دون تحقيق حلمه في أن يكون مهرجاً. ونشاهد أخوين يتأرجحان ويطاردان الصيوان، ويقتلان النمل. كما عرض فيلم «العم» للمخرج آدم بينجامين إليوت. تبعه فيلم «عزلة ورؤى» من إنتاج لبناني يتحدث عن الشاعر كريستوفر قصارجي، وهو شاب معوق محاط بألم عاطفية وأب واقعي وبالكثير من الأصدقاء. «كون كريستوفر حوله عالماً من الحب والعاطفة» كما تقول عنه حبيبته السابقة

لا تلحظ المؤسسات الخاصة في الغالب الأعم، مواقع خاصة للقادرين من المعاقين على العمل، ويفضل بعضها تقديم بعض التبرعات العينية، طلباً للسمعة الحسنة واستدراجاً دعاء الأهل بعلول العمر وزيادة الأرباح

عندما نتحدث عن حق المعوق بالعمل لا بد أن نلقي نظرة على المجتمع الذي قد لا يتقبل فكرة أن يسلم المسؤوليات للمعوق. والصحة عادة أنه لن يكون على مستوى هذه المسؤوليات. هذه النظرية الخاطئة دحضتها العديد من التجارب الناجحة، عندما أتاحت الفرصة للمعوق ليثبت قدرته وكفاءته. لكن بالمقابل صادف العديد من المعوقين «جدراناً» حالت بينهم وبين النجاح، على الرغم من تمتعهم بالقدر الوافي من المعرفة والعلم. في هذا التحقيق سنلقي الضوء على بعض التجارب الناجحة والفاشلة على السواء، فمنها نأخذ العبرة ونندفع للمحاولة دون كلك أو ملل، فبين النجاح والفشل خيط رفيع علينا الحرص على ألا ينقطع، وإلا فقدنا الأمل.

تعطي من قلبها... شرط احترام كرامتها

«إضحك تضحك لك الدنيا»
وندى سلمان الصبية التي تستعين بعكازين خلال تنقلها، خير برهان على هذا المثل الشائع. فأينما عملت ندى تجمع الأصدقاء حولها وتنال إعجاب أصحاب العمل بذكائها والتزامها في المهام التي تستلمها. «عندما توقفت عن العمل في معمل الشوكولا اتصل بي المدير لأعمل بالدوام الذي يناسبني» تقول عن عملها القديم. بدأت ندى العمل في معمل للشوكولا بمهام بسيطة في لصق الملصقات على الشوكولا «لكن لاحظ المشرفون مدى سرعتي في التعلم والتأقلم في جو العمل فنقلوني إلى تغليف قطع الشوكولا مع أنها مهمة تحتاج إلى التدريب». وتشرح ندى «عادة أي موظف يبقى عدة أشهر في لصق الملصقات لكي يعتاد على طبيعة العمل قبل أن ينتقل إلى التغليف».

ثبتت ندى في عملها وباتت تحصل على بدل مواصلات وسجلت في الضمان الإجتماعي بعد ثلاث أشهر من بدئها العمل. «بقيت أعمل لست سنوات، كانت المرة الأولى التي أعمل فيها وأنا مرتاحة جداً، وكنت أنا وزملائي نتعامل فيما بيننا كالأخوة تماماً». عندما توقفت عن العمل بسبب اضطرابها لمتابعة العلاج تمنى عليها أصحاب المعمل متابعة عملها بدوام حر «كنت أقوم بمهامي على أكمل وجه» تقول ندى، وتضيف «عدت للعمل

وبقيت على هذه الحال لمدة سنة إلى أن أقفل المعمل بعد سفر أصحابه لكنهم أعطوني تعويضي عن ست سنوات».

لندی الكثير من الأصدقاء الذين فضلت البقاء في لبنان من أجلهم، بعد سفر أهلها إلى أفريقيا حيث يعمل والدها. وتتابع «أهلي يثقون بي تماماً، ويعرفون أنني أمضي أجمل الأوقات في كزدرة السيارة مع أصدقائي». تعمل ندى الآن في معمل شوكولا جديد مع مجموعة من زملائها من المعمل القديم «عندما عرفت من صديقتي أن معمل شوكولا جديد سيفتح في لبنان سارعت وقدمت الطلب، وافقوا مباشرة على الطلب بعد قراءة

سيرتي الذاتية». لا تكتفي ندى بتأمين وظيفة لها، بل تفكر دائماً بأصدقائها خاصة إذا ما وجدت أن الراتب يصل إلى ثلاثمائة وخمسون دولار مع وسيلة نقل مؤمنة. ستحصل ندى على ضمان اجتماعي بعد شهرين، لذلك «بعدما لاحظت معاملتهم الجيدة ومدى تفهمهم واحترامهم لإعاقتي، سألت المدير إذا كان بإمكانه توظيف صديقة لي عندها شلل أطفال مثلي وكانت تعمل معي في المعمل القديم ولديها نفس خبرتي»، وهكذا كان فخصعت صديقة ندى لتجربة قبل أن تثبت في عملها. تقول ندى عن جو العمل «الجو جميل جداً، نضحك ونمرح كثيراً مع

بعضنا خاصة خلال ساعة الغذاء. أما خلال الدوام فنعمل بجد مع بعض «المزحات»، نكتة من هون ومزحة من هونيك لنحافظ على نشاطنا خلال الدوام».

اليوم تعمل ندى في مكان يوفر لها كل أسباب الراحة لتعطي بنشاط وبمسؤولية تجاه أصحاب العمل الذين وثقوا بطاقتها وبقدرتها على إتمام واجباتها. لكن هذا الوضع لا ينفي أن ندى جربت الكثير من الوظائف، لكنها لم ترتاح فيها بسبب النظرة الدونية لأصحاب العمل عن الإعاقة «عملت في معمل خياطة وكنت أتقاضى راتب أقل بكثير من زملائي بسبب إعاقتي» توضح ندى.

ندى أثناء عملها

من يحمي المعوق من عثرات الزمن؟

حسن مروة



رضا أمام مدخل منزله

يعيش رضا عبد النبي وحيداً في منزله، بعد تخلي عائلته عنه، وذنبه الوحيد أنه معوق. توفي والده وهو صغير جداً، قبل أن يسجله في الدوائر الرسمية. ورفض زوج والدته وجود ابن معوق في المنزل فنبتته الأم. وهكذا بات رضا، ومنذ خمسين عاماً، محروماً من أبسط حقوقه المدنية في التعلم والسكن والتأهيل والتدريب والعمل، وحتى في الحصول على هوية.

لم يعرف رضا عاطفة والدته منذ ولادته، ومع ذلك لا يعتبر نفسه محروماً من عاطفة الأمومة لأنه لم يشعر بها أبداً. حرمته عائلته بسبب إعاقته من أبسط العواطف التي يتبادلها الناس فيما بينهم. بالكاد يذكر أسماء أخوه وأخواته الثلاثة ويقول عنهم «اعتبروني نذير شؤم وانصرفوا عني لبناء حياتهم الخاصة».

هذه حال رضا الذي لا يعرف القراءة والكتابة، ولم يتعلم أي مهنة أو حرفة. يقول رضا «بعد زواج والدتي لجأت مع جدتي المسنة إلى عمتي، ولم يكن لدينا خيار آخر. عشنا في غرفة لا تمتلك من مقومات السكن سوى الجدران التي جعلت منها غرفة تحت درج البناية». وبعد وفاة الجدة، عاد رضا وحيداً «إلى أن انتقلت للسكن عند عائلة لا تمت إلي بصلة ولكنهم استضافوني في منزلهم قبلت أن أسكن عندها وبقيت هناك لمدة ثمان سنوات».

عندما علم رضا أن زوج أمه توفي وانتقلت الوالدة للسكن عند أخته المتزوجة، قرر الانتقال

فجهز المسكن هندسياً بأحدث التجهيزات على جميع الأصعدة. أما موقف أخوته فكان «شو بدو بالبیت هالمعاق»، طمعاً بالمساحة التي بنى عليها الغرفة الخاصة.

ويرى رضا في الغرفة الجديدة المجهزة بسرير نظيف وتلفزيون وبراد كل ما يريده «لايهمني أين أكون أو مع من، فأنا أحب أن أكون بعيداً عن الناس»، هكذا أجاب بنقمة. يهتم جيران رضا به كثيراً فيؤمنون له الطعام يومياً ويهتمون بنظافته الشخصية، فمولا يفكر في تحسين وضعه، إلا إذا التفت أحد إليه.

وفي غياب قوانين حقوق الإنسان وحقوق المعوقين المستقبل سينتج حتماً عدداً لا يحصى من حالات مماثلة لحالة رضا.

المرحاض وعدم جهوزيته لشخص مثلي يتنقل على الكرسي المتحرك».

تنبه رئيس بلدية الزرارية الحاج أحمد مصطفى زراقت لحالته بعد مرور سنوات في منزل والده. فقام رئيس البلدية ببناء مسكن جديد لرضا في الأرض المجاورة لمنزل والده، مزيلاً العوائق التي كان يعانيها

إلى منزل والده «على الرغم من العوائق الهندسية التي كانت ترهقني في كل مرة أخرج فيها من المنزل». وبدأ بوصف مدى الصعوبة في الوصول «أترك الكرسي على الطريق وأنتقل زحفاً إلى البيت، وهناك لا تقل صعوبة التحرك فيه عن صعوبة الوصول إليه بسبب كثرة العتبات، وكذلك ارتفاع

لم يعرف رضا عاطفة والدته منذ ولادته، ومع ذلك لا يعتبر نفسه محروماً من عاطفة الأمومة لأنه لم يشعر بها أبداً

وفق معايير هندسية تتجاهل المعوقين إعادة إعمار أرصفة بيروت مكانك.. رابع

يعيش المعوقون منذ صدور قانون حقوق المعوقين الرقم ٢٢٠/٢٠٠٠ إشكالية كبيرة تتمثل بوجود قانون يحمي حقوقهم، وواقع بعيد جداً عن هذه الحقوق. هذا التناقض لا يستثني أكثر المواضيع حساسية ألا وهو البيئة المؤهلة. فأين المعوقون من تطبيق هذه الحقوق؟

والمحافظ مسؤول عن تجهيز
الابنية العامة.

مبادرات الجمعيات الأهلية

والجدير ذكره أن تأمين البيئة
المؤهلة للمعوقين التي لم تجد
الإهتمام والمتابعة من قبل الجهات
المسؤولة التي حددها القانون
٢٢٠/٢٠٠٠، حظيت باهتمام
عدد من الجمعيات الأهلية ومن
بينها اتحاد المقعدين اللبنانيين
نظراً لما تؤمنه للمعوقين من
استقلالية الحركة. إذ حقق اتحاد
المقعدين الكثير من الخطوات
سعيًا منه لتنفيذ القانون حيث أنه
ومنذ العام ١٩٩٣ بنى أول منحدر
للمعوقين على رصيف عين
المريسة، وفي العام نفسه نفذ
اعتصاماً أمام المدينة الرياضية
للمطالبة بحق المعوقين في بيئة
مؤهلة. وكان الإتحاد قد خصص
محوراً خاصاً في مؤتمر الشراكة
لتطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ في
العام ١٩٩٩، لجهة البيئة المؤهلة.
كما أرسل الاتحاد مذكرة مطلية
الى نقيب المهندسين سمير
ضومط في الثلاثين من كانون
الثاني من العام (٢٠٠١) لطلب

لاحتياجات المعوقين. وعلى سبيل
المثال لا الحصر اعتبرت هذه
الهيئات المنفذة أن ارتفاع
الرصيف خمسة سنتيمترات عن
الطريق العام لا تحتاج إلى منحدر
وفعلياً هذا لا يتطابق أبداً مع
المعايير الدولية للتجهيزات
الهندسية.

أما محافظ بيروت يعقوب
الصراف الذي شت عن موضوع
تجهيز الأرصفة وحدثنا عن بعض
إنجازاته في مجال آخر، محاولاً من
خلاله إنصاف المعوقين. هذا مع
الإشارة الى أن القانون
٢٢٠/٢٠٠٠ يعتبر البلديات
مسؤولة عن تأمين البيئة المؤهلة،
لكن بلدية بيروت تعاني من وضع
خاص، إذ أن رئيس بلدية بيروت
مسؤول عن تجهيز الأرصفة

ومجلس الإنماء والإعمار كونه
المكلف بالتنفيذ والإشراف على
الأرصفة. وكان واضحاً من خلال
المقابلات التي أجريناها أن بعض
المبادرات من قبل المسؤولين لا
تتلاءم مع المعايير المطلوبة
الخاصة بالتجهيز الهندسي
للمعوقين. وقد حاول رئيس بلدية
بيروت المهندس عبد المنعم
العريس تعميم قرار بضرورة
التجهيز وإدماجه في قانون البناء،
إلا أنه لا يملك مرجعية فنية سوى
بنود القانون التي لم تترجم
بمعايير. بدوره، أعطى مجلس
الإنماء والإعمار تعليمات تركز
على القانون ولكن من دون وجود
معايير فنية معينة، فكانت النتيجة
أن الهيئات المنفذة اعتمدت
معايير اعتبرت قابلة للإستجابة

ينص قانون حقوق المعوقين
٢٢٠/٢٠٠٠ في القسم الرابع
منه على حق المعوق ببيئة مؤهلة
وعلى حقه في الوصول إلى أي
مكان يستطيع الوصول إليه
الشخص غير المعوق. وقد جاء
في المادة ٢٤ التي تحدد معايير
الحد الأدنى والمعايير الإضافية
بأن «توضع هذه المعايير
بموافقة وزارة الشؤون
الإجتماعية بعد استطلاع رأي
الهيئة الوطنية لشؤون
المعوقين وتضاف إلى قانون
البناء وفقاً للأصول القانونية
المتبعة». وهذا ما دفعنا للقيام
بجولة على عدد من ورش إعادة
الإعمار للأبنية والأماكن العامة
في بيروت وتحديدًا على
الأرصفة قيد الإنشاء والترميم،
وتبين لنا أنها تبنى من دون أن
تكون مجهزة هندسياً للمعوقين.
علماً أن القانون واضح في هذا
المجال وهناك كتاب للمعايير
الهندسية للمعوقين صادر
بإشراف من «الإسكوا» تم
اختباره واعتمدته «سوليدير»
في منطقة وسط بيروت.

لاحقنا الجهات المسؤولة كافة
وهي بلدية بيروت ومحافظ بيروت

القسم الرابع من قانون حقوق المعوقين

في حق الشخص المعوق ببيئة مؤهلة:

المادة ٣٣ :

أ- لكل شخص معوق الحق ببيئة مؤهلة، بمعنى أن من حق كل
شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص
غير المعوق.

ب- على كافة الأبنية والمنشآت والمرافق العامة والخاصة المعدة
للاستعمال العام أن تكون مواصفاتهما الهندسية منطبقة مع المعايير
ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون.

اعتماد المعايير في مواصفات
البنى العامة.

مكانة... رافع

بعد كل المراجعات التي قمنا
بها مع الجهات المسؤولة من
رئيس بلدية بيروت ومحافظ
بيروت ومجلس الإنماء والإعمار، لم
نحصل على أي جواب رسمي حول
المعايير الملائمة لاحتياجات
المعوقين. وما زالت الورش تعمل
بالأسلوب نفسه متجاهلة المعايير
والمواصفات التي تسهل حركة

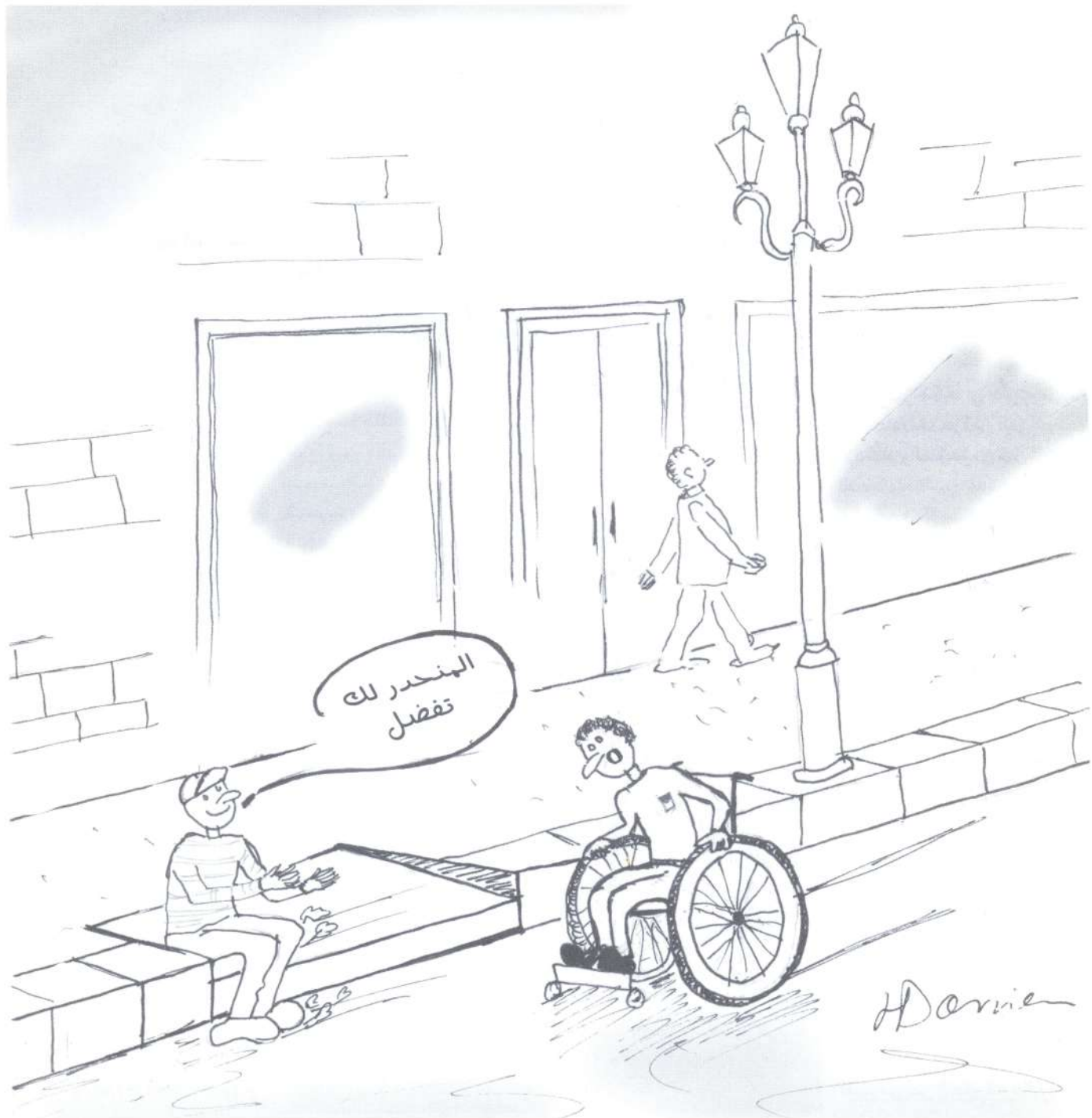
المعوقين. هذا على الرغم من أن
الجهات كافة التي التقيناها أبدت
استيائها من عدم تسلمها أي
معايير هندسية خاصة
بالتجهيزات الهندسية للمعوقين
كما ودّت لو أتينا قبل بدئها
بالتنفيذ.

لذا وعلى هامش هذه اللقاءات
ومواقف المعنيين لا بد لـ «واو» أن
تسجل بعض الملاحظات، أولاً هناك
انتهاك كامل لحقوق المعوقين
بحرية التنقل والإستقلالية مما
يؤثر على معيشتهم بالكامل،

فالبينة عندما تكون غير مؤهلة
تقيد على المعوقين حركتهم
وتمنعهم من التنقل. ثانياً، لا
نستطيع أن نفسر غياب وزارة
الأشغال كونها المعني الأول
بتنفيذ هذا القسم من القانون
والتي حددت مهامها في فقرات
عدة من القانون، ولجنة الأشغال
العامة والنقل إلا بالتقصير
والإهمال غير المقبول.

إذن لقد بات مطلوباً من الهيئة
الوطنية لشؤون المعوقين أن
تعلن الخطوات التي قامت بها

في هذا الإتجاه، في حال كان
هناك من خطوات. والسؤال الأهم
يبقى «ماذا تفعل الهيئة حيال
الأرصدة قيد الإنشاء خاصة أنه
يفترض بها أن تكون العين
المراقبة والمتابعة كما جاء في
قانون حقوق المعوقين؟». كما
يجب على الهيئة أن تعلن خطتها
في هذا الإتجاه، إذ أنه لم يعد
مقبولاً الإنتظار أكثر من ثلاث
سنوات. وكذلك الأمر بالنسبة
لمجلس الوزراء وكل من يعتبر
نفسه مسؤولاً عن إدارة البلاد.



اعترف قانون حقوق المعوقين ٢٠٠٠/٢٢٠ في المادة ٢٢ من القسم الرابع، بحق الشخص المعوق بيئة مؤهلة، أي أن من حق كل شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص السليم. من هذا المنطلق يتوجب أن تكون المواصفات الهندسية للأبنية والمنشآت والمرافق العامة والخاصة المعدة للاستعمال العام، مطابقة للمعايير ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون.

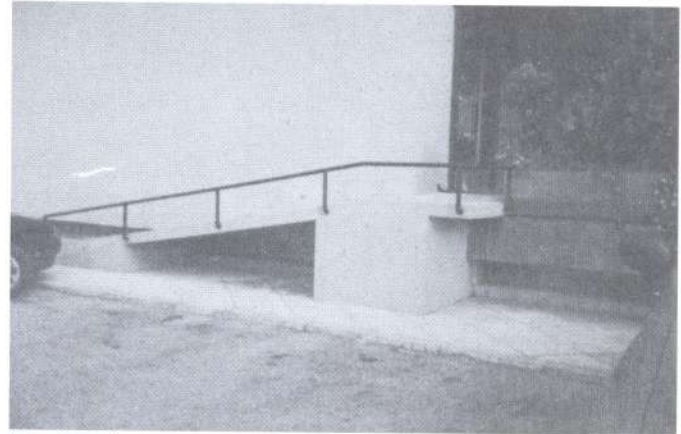
فهذه الاحتياجات التي ينص عليها القانون أساسية وضرورية للجميع وليست إضافية، فيحتاجها المسنون في تنقلهم بواسطة جهاز (walker)، والأمهات اللواتي يخرجن مع أولادهن في العربات، كما المعوقون في تنقلاتهم. ولتعريفكم بالأماكن المجهزة لاستقبال المعوقين والتي تؤمن لهم سهولة الحركة في أروقتها، تعرض «أرو» في كل عدد بعض هذه الأماكن.

شركة فتال مجمع ABC

فادي صايغ



منحدر في إحدى مواقف مجمع ABC



(جورج الاسمر)

موقف شركة فتال



شارة الاعاقة وعبارة «مواقف محجوزة للمعوقين»

اعتمد في بناء المجمع الجديد لمركز ABC في منطقة الأشرفية على المواصفات العالمية للتجهيزات ومن ضمنها التجهيزات الخاصة بالمعوقين. ويمكن ملاحظة

الإهتمام بالمعوقين إنطلاقاً من الباحة الرئيسية للمجمع، فهناك مدخلان رئيسيان متلاصقان، أحدهما مخصص للمقعدين وهو عبارة عن منحدر مع بوابة خاصة.

وقد ساهمت المساحات الكبيرة بتسهيل حركة المعوقين والمقعدين خاصة، لذا لم يتطلب الأمر تخصيص ممرات خاصة بالمقعدين. وتنتسج الأبواب والمساحات بين المجلات داخل المجمع، لمرور الأشخاص المتنقلون على الكراسي المدولة، كما هناك مصعد يتسع للكرسي المدولب ويسهل التنقل بين طوابق المجمع. وخصصت إشارة صوتية في المصعد عند كل طابق لإرشاد المكفوفين، لكن يلاحظ النقص في اعتماد الأحرف النافرة الخاصة بالمكفوفين، «لم نهتم بالتجهيز الخاص بالمعوقين، ولكن

الرئيسي، وإلى جانبه مساحة مخصصة لموقفين للزبائن المعوقين. أما الدخول إلى مبنى الشركة فيتم عبر منحدر مرتفع قليلاً، ولكنه يسهل وصول المقعدين إلى مصعد واسع يتسع للكرسي المدولب. «احترامنا لزيائننا حث إدارة الشركة على الإهتمام براحة ورفاهية الزوار، والإلتفات إلى حاجات الأشخاص المعوقين لأنهم طاقة مساهمة إقتصادية» يشير نجار.

لم يقتصر التجهيز الهندسي للمعوقين في شركة «فتال» على المنحدر والمصعد، إذ تم إنشاء حمام خاص للأفراد المعوقين في الطابق الأول بمعايير مناسبة بمساحة مترين طول ومترين ونصف عرض. وتتيح هذه المساحة باستدارة الكرسي المدولب دورة كاملة بسهولة، كما ثبت في الحمام على جانبي المراحيض متكاين متحركين لتسهيل الانتقال فوقهما. وتم وضع الشارة العالمية للمعوقين على الباب لإرشاد المعوقين إلى الحمام المخصص لهم. وتفصل بين مباني الشركة المتعددة ممرات يمكن التنقل عبرها بسهولة للمشاة وللمعوقين.

اعتمدت شركة «فتال» التجهيزات الهندسية الخاصة بالمعوقين قبل صدور قانون حقوق المعوقين ٢٠٠٠/٢٢٠. «اعتمدنا التجهيزات بمبادرة خاصة وقناعة ذاتية من أصحاب شركة «فتال» واحتراماً لخصوصيات المعوقين وتسهيلات زيارتهم» كما يقول مدير لجنة رعاية المجتمع Care Comitee Community في الشركة إدوار نجار. إذن لم يكن الدافع الأساسي لوجود تجهيزات الإعاقة وجود موظفين معوقين في الشركة، وبينوه نجار إلى أن «وجود الموظفين المعوقين في الشركة لم يكن الدافع الأساسي لأن إعاقاتهم بسيطة ولا تستدعي وجود تجهيزات، على الرغم من فائدتها للمجمع». إن هذا الإهتمام يجعلنا لا نستغرب أن نجار أبدى كل استعداد للاستماع إلى الملاحظات التي أبديناها عن نواقص أو شوائب في التجهيزات لتحسينها.

عند زيارتك لمجمع مباني شركة «فتال» في المدينة الصناعية في حرج تابت، يطالعك موقف سيارات واسع يضم منحدرًا خاصًا بالمعوقين يسبق المدخل

اعتمدنا المواصفات العالمية ومن ضمنها تجهيزات الإعاقة» يقول مصدر في القسم التقني في المجمع.

ومع ذلك يبرز الإهتمام الخاص بالمعوقين في مواقف السيارات، حيث تم تخصيص مواقف للمعوقين في كل طابق، وأشير إليها ب لافتات تحمل شارة الإعاقة وعبارة «مواقف محجوزة للمعوقين». وتم بناء منحدر صغير للدخول من الموقف إلى المصعد إلى جانبه شارة الإعاقة المعتمدة عالمياً.

كما تم اعتماد مراحيض خاص بالمعوقين مع التجهيزات المطلوبة كافة في قسم المراحيض في كل طابق. «لم نضع إشارة الإعاقة في المراحيض لأننا لم ننه التجهيزات بكاملها» كما يوضح مصدر في القسم التقني في ABC.

بعد إضراب امتد ٤٥ يوماً، وتظاهرة حشدت ١٥ ألفاً



وائل اللانقي

الاعتصام المفتوح لطلاب الجامعة اللبنانية في مبنى الإدارة المركزية

الجامعة اللبنانية على حالها.. حتى إنقاذ المطالب من «مقبرة القوانين»

إيلي الفرزلي

حتى لا ينهار والمطالبة بإحافة مبلغ ٢.٣ مليار تضاف إلى موازنة الصندوق للعام ٢٠٠٣ التي كانت موازنة تقشفية لم تكف حاجة الأساتذة إلى الطبابة.

- العمل على إعادة الصلاحيات والإستقلالية إلى الجامعة عبر إعادة إحياء المجالس التمثيلية.

- دخول الأساتذة المستوفين للشروط إلى الملاك، وتسوية أوضاع المتعاقدين والإفراج عن عقود التعاقد بالساعة، واحتساب الراتب التقاعدي على الثلاثين سنة بدل الأربعين سنة.

- تعديل المادة الثانية من المرسوم ٨٢٢٩ من صندوق التعاقد والتي تنص على أنه في حالة وفاة الأستاذ قبل بلوغه مدة عشرين سنة في الخدمة، فإن عائلته لا

عدم رصد الأموال الكافية له من قبل وزارة المال.

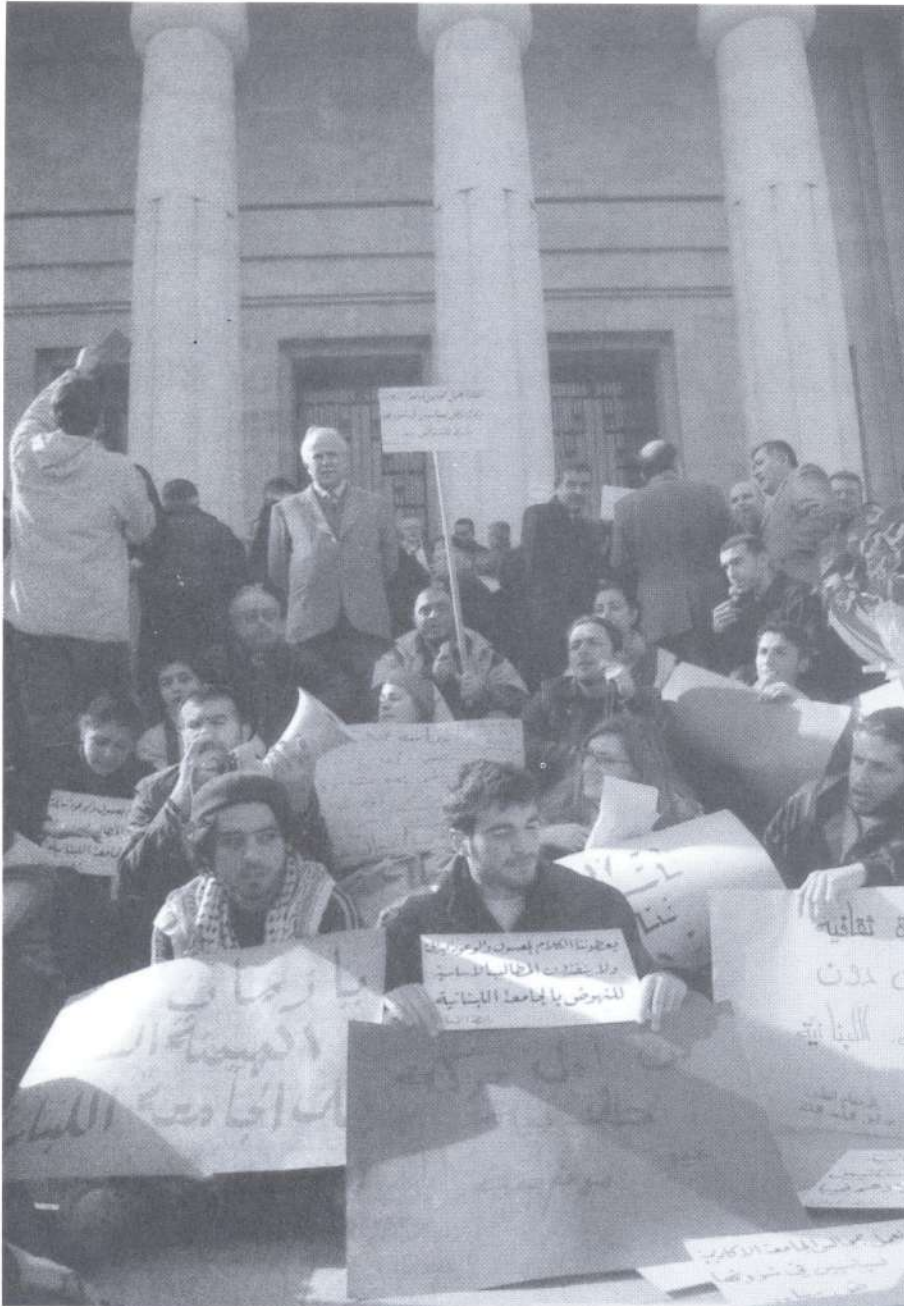
بعد الإضراب التحذيري ليوم واحد، والذي لم يؤد إلى أي نتيجة طبعاً، قررت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة بناءً لتوصية الجمعيات العمومية للأساتذة البدء بالإضراب المفتوح حتى تحقيق المطالب، التي باتت عدم تحقيقها يهدد التعليم الجامعي الرسمي تهديداً جدياً وي طرح تساؤلات عن قدرة الجامعة اللبنانية على الاستمرار في ظل هذا الوضع.

بدأ الإضراب في ١٥ تشرين الثاني حاملاً معه المطالب التالية:

- رفع قيمة موازنة الجامعة اللبنانية للأساتذة والطلاب والإداريين وتأمين السيولة المالية لصندوق تعاقد الأساتذة

للجامعة اللبنانية خصوصيتها وشجونها التي ترافقها، فتستمر متنقلة بين فصل وآخر وسنة وأخرى، على حالها دون أي تغيير. أما هذه الشجون، فحقوق أساتذتها الذين يجهدون في محاولة تحقيقها، في ظل إصرار حكومي على المماطلة واللامبالاة مما يشكل عائقاً أمام تطور الجامعة التي تحتضن حوالي إثني وسبعين ألف طالب من مختلف المناطق والفئات.

هذا العام، تخطت القضية حدود المطالبة بإنصاف الأساتذة أو الحصول على بعض المكتسبات الإضافية، فقد وصل «الموس» إلى صحة الأستاذ وعائلته. فقد توقف صندوق التعاقد عن استقبال الحالات المرضية، بعدما وقع في عجز مالي ناتج عن



في الاعتصام الأخير أمام المتحف

ضياح عامهم الدراسي نهائياً، إذا ما عادت الجامعة إلى الإضراب. مع التأكيد أن الأساتذة لن ينالوا عندها الدعم المطلوب، فالطلاب يعتقدون أنه كان يجب الإستمرار في الإضراب حتى النهاية، عندها «لن يذهب تعطيل الدروس هباءً». أما وقد علق الإضراب بناءً على وعود، فهم يتساءلون «لماذا توقفنا عن الدراسة؟». وهل يستحق ما تحقق «أن نتحمل تمديد العام الدراسي وتكثيف الدروس؟». لقد كانت الفرصة مؤاتية لإحداث التغيير المنتظر في الجامعة اللبنانية، أما وقد أحييت المشاريع إلى مجلس النواب، فالسلام على مطالب لن تخرج سالمة من «مقبرة القوانين».

للمتابعة في عدد من بنوده خاصة تلك التي أحييت إلى المجلس النيابي للإقرار النهائي وهو غير كاف، إذ بقيت هناك مجموعة من المطالب ستعمل الهيئة على متابعة العمل في سبيل تحقيقها وهي: فتح باب التفرغ، وإدخال المستوفين الشروط إلى الملك، تصحيح قاعدة احتساب المعاش التقاعدي. كما يجب متابعة موضوع خصوصية الأستاذ الجامعي مع الرئيس رفيق الحريري الذي أكد عزمه على تحديد هذه الخصوصية مع الرابطة وكيفية انعكاسها على أوضاع الأستاذ الجامعي.

ازاء كل ما تقدم وبعد عودة الطلاب إلى كلياتهم، وبعد أن كانوا إلى جانب أساتذتهم في كل تحركاتهم، وبعدما ناموا في أحضان جامعتهم، باتوا اليوم يبدون أكثر تخوفاً من

تستفيد من أي استشفاء أو طبابة.

المطالبة بالفروقات لسلسلة الرواتب حول قانون ٧١٧ عن الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، والمطالبة أيضاً بموضوع الأبنية لأنه لم يلحظ في موازنة العام ٢٠٠٤ أي مبلغ لأبنية الجامعة اللبنانية في المناطق كافة.

مرت الأيام ثقيلة دون أي تحرك رسمي في سبيل إعادة الطلاب إلى مقاعدهم. فتنقلت الإعتصامات بين مجلس الوزراء والمجلس النيابي وسط تضامن الطلاب مع أساتذتهم. هذا التضامن توج بأكبر مظاهرة تشهدها العاصمة منذ سنوات، والحركة الطلابية منذ أيام العز في الستينات. خمسة عشر ألفاً عبروا الطريق الممتدة من ساحة البربير إلى ساحة رياض الصلح، هناك وقف رئيس رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية شربل كفوري معلناً يوم ١٧-١-٢٠٠٣ يوماً تاريخياً في لبنان. هذه التظاهرة أعقبها اعتصام مفتوح للطلاب في مبنى الإدارة المركزية، فقد قرروا عدم ترك جامعتهم وحيدة في الأعياد... احتفلوا بالميلاد سويًا إلى جانبهم شجرة العيد وقد تدلت منها لافتات عدت المطالب التي لا شك لن يقدر «بابا نويل» على تحملها، فالمأساة كبيرة ومتركمة.

لم يبدأ العام الدراسي فعلياً إلا مع بداية العام الجديد، فقد أعلنت الرابطة تعليق الإضراب لمدة ثلاثة أشهر مع التأكيد على أن الإضراب هو فرصة للجميع، بانتظار إقرار مشاريع القوانين المحالة إلى مجلس النواب، وتحديد خصوصية الأستاذ الجامعي وجدولة باقي المطالب.

ولكن لماذا علق الإضراب؟

لقد قررت الحكومة في جلستها الإستثنائية التي عقدت في ٢٦-١٢-٢٠٠٣ رفع موازنة صندوق التعاضد للعام ٢٠٠٤ من ١٢,١٥٠ مليار إلى ١٤,٦٥٠ مليار. كما قررت الحكومة تعديل المادة الثانية من مرسوم المنافع والخدمات. أما في الإصلاح فقد تم إقرار مشروع قانون المجالس التمثيلية وإرساله إلى المجلس النيابي لإقراره، وإعادة الصلاحيات إلى مجلس الجامعة فور تنفيذ قانون المجالس. كذلك أدى الإضراب إلى موافقة مجلس الوزراء على عقود الأساتذة المتعاقدين بالساعة للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتمت الموافقة على تفرغ ثلاثون أستاذاً والطلب إلى مجلس الجامعة اقتراح أسماء ثلاثين أستاذاً آخرين للتفرغ. كما تمت الموافقة على إصدار مرسوم عام يقضي بتسوية أوضاع الموضوعين خارج الملك، وفي المقابل أعلنت الهيئة التنفيذية للرابطة أن ما تحقق وعلى أهميته، بحاجة

ففي مجتمعنا، يتعرض المعوقون بشكل مستمر للكثير من المشاكل وتصادفهم عقبات عديدة تقف في وجه استمراريتهم وحياتهم. «را» تعرض في أعدادها لهذه القضايا وتسلط عليها الضوء قدر الإمكان.

الضريبة... ثلاثة ملايين ليرة لمحل محدود الدخل

حسن مروة



طوني في دكانه

طوني عن هذه المرحلة. بقي طوني على هذه الحال سنوات عدة، حتى ادخر القليل من المال واشترى حافلة لنقل عدد أكبر من الطلاب، «ساعدني أخوتي في المبلغ وأخذت قرض من كاريتاس» يقول طوني. لكن، وبما أن موسم الطلاب هو فقط خلال مدة الدراسة «كان لا بد لي من البحث عن عمل آخر خلال فصل الصيف. فكانت فكرة أن أفتح دكان صغير في بلدتي، كي لا اضطر للبحث عن وظيفة حيث يتعرض المعوقين للإهانات في كل مرة يحاولون البحث عن عمل» يشير طوني. ويتابع «لا يدر عليّ المحل أكثر من مئة وخمسون ألف ليرة في الشهر خلال فصل الصيف حيث الحركة جيدة جداً، أما خلال الشتاء فالمدخول أقل من ذلك بكثير». ولولا راتب أخوه الشهيد لكان وضع طوني أسوأ من ذلك بكثير، خاصة أنه يعمل عائلته وأولاده ووالدته.

الثلاثة الذين ما زالوا في مرحلة الدراسة المدرسية. لم تتمكن الحرب التي شلت بعض أعضاء جسد طوني، من شل تحركاته أو فكره، لكن ضرائب الدولة نغصت راحة باله والاستقرار الذي أمنه لنفسه. فقد أصيب طوني خلال الحرب الإسرائيلية بكسر في العمود الفقري أدى إلى شلل في يديه وساقه اليمنى. لكن ذلك لم يعيق طموحه في تعلم قيادة السيارات، فظل مثابراً على المحاولة وحده، مرة تلو الأخرى حتى تمكن من قيادة السيارة التي اشتراها له أخوته. وبعد محاولات للعمل في كثير من المهن، لمعت فكرة في ذهن الشاب وهي أن ينقل طلاب قريته إلى المدرسة في سيارته، وهكذا كان. «كانت الفكرة جميلة جداً حيث تمكنت من الحصول على مدخول شهري خاص» يقول

عرقل البريد الصباحي الروتين اليومي للشاب المعوق طوني. تبلغه الرسالة ذات المصدر الرسمي بضرورة دفع ضريبة على الدخل قيمتها ثلاثة ملايين ليرة لبنانية. يحمل البريد ويتابع سيره باتجاه محله الصغير الذي لا يبلغ من الدخل الشهري أكثر من مئة وخمسون ليرة شهرياً كحد أقصى خلال فصل الصيف أي فصل الذروة. بدا طوني مشلول الفكر أمام هذا المبلغ المطلوب دفعه، والبضائع بدأت تفرغ من محله ولا يتوفر المال معه لشراء غيرها. قرر أن يقصد مبنى المالية في قريته الكفور، آملاً بأن يكون خطأ ما قد حدث، فمن وجهة نظره «لا يمكن أن تحرمه الدولة من مردود محله».

لم يجد طوني تفسيراً لمبلغ الضريبة على دخل المحل بقيمة ثلاثة ملايين ليرة، مع أن المحل لا يقيم بأكثر من نصف هذا المبلغ. حافظ طوني على رباطة جأشه وقصد مركز المالية لإيجاد تفسير لما يجري معه فإذا بالموظفة تصر على ضرورة دفع المبلغ و«في أقرب وقت ممكن». كما كان طوني مطالباً بدفع ضريبة الدخل الثمانية بالمئة التي يفترض عليه دفعها على الحافلة التي يملكها.

ينتظر طوني إجراءات الضريبة المفروض دفعها «لا أعرف كيف سأدفعها، أدعو جميع المعوقين لعدم دفع الضرائب، عل صوتهم يصل إلى المسؤولين طالما أن مطالباتنا عبر القوانين لم تصلهم بعد». ويرى طوني أن المعوقين «موفرين على الدولة الكثير وشايلين عبء عنها ومش طالبين إلا تسهيل عملنا الخاص وأن يدعونا نعيش بكرامة».

ومما زاد من انزعاج طوني أسئلة الموظفة التي تريد معرفة كيف أنه متزوج ولديه أولاد ولا يقدر على دفع ضريبة، «هل يمكن أن توضع الضريبة على الزواج أيضاً» يتساءل طوني. وما لا تعرفه الموظفة والمسؤولين عنها والذين فرضوا عليه الضريبة بطريقة عشوائية، هو أن ابنة طوني الصغيرة لم تدخل المدرسة هذه السنة لأن والدها ليس لديه المال لها ولاخوتها

قالوا عن «واو»

«واو» صرخة من بين الأنقاض

في زمن العولمة وسيطرة المال وشركائه العابرة للقارات ومقتحمة الفضاء التي ترضي كل الأنواق بمحطاتها المتنوعة وذات التخصص الواحد. في زمن المهزومة والإنحطاط والسيطرة الأميركية والإنبطاح العربي تحت جنازير الدبابات في زمن الفساد والرشوة والمحاصصة الطائفية ونهب اقتصاد لبنان بيد حفنة من السماسرة ورجال المال الجشعين.

في زمن أصبح الكتاب بفلأفه الكرتوني وعنوانه المذهب للديكور فقط. في زمن أصبح الوعي عملة نادرة والثقافة تختصر بـ «ستايل» وموديل وبكمية من «الجل» تدهن على الشعر وتخدر العقول.

في هذا الزمن، تطلق صرخة اتحاد المقعدين اللبنانيين من بين الأنقاض البشرية لتعبر عن رأي الاتحاد بإمكاناته المتواضعة. فلتكن «واو» حرفاً يضاف إلى الجملة التي لم تكتمل بعد لمواجهة هذا الواقع الأليم الذي يعيشه العالم، ومن ضمنه الوطن العربي ولبنان بسبب الدكتاتورية الأميركية وعولمتها العسكرية الاقتصادية. فلتكن انطلاقة موفقة ومتواضعة لعلها تخترق الأذان الصم.

محمود الحجيبي

الحب والتكيف الاجتماعي

يعتقد الكثير من الناس أن المعوقين إعاقات حادة أو حتى معتدلة عليهم ألا يقيموا علاقة حب، وألا يتزوجوا وينجبوا أطفالاً، إنطلاقاً من قناعتهم أن المعوق عاجز عن القيام بذلك. ولا يقتصر الأمر على الأشخاص الأصحاء بل أن الكثير من المعوقين الشباب أنفسهم من كلا الجنسين يؤمنون بما يشبه ذلك، وكثيراً ما يعاني المعوقون من الاكتئاب والبلبلية والإحباط في حياتهم الشخصية، وفي حين كان المجتمع يقول شيئاً معيناً كانت قلوبهم وأجسامهم تقول أشياء أخرى.

مما لا شك فيه أن الاختلاط بين الجنسين يساعد في التكيف الاجتماعي وتجاوز الإعاقة، ذلك لأن الإعاقة لدى الشاب والفتاة يمكن أن تشكل حاجزاً نفسياً كبيراً لحظة التفكير بالجنس الآخر. كما أن الأشكال البسيطة للإختلاف الشكلي بين الناس مثل الصلع أو التأتأة أو الحول تآثر نفسياً على أصحابها فما بالك بالإعاقات الكبيرة الظاهرة بنفور لعيان وذات الوقع الشديد كإعاقة الأطراف مثلاً؟

وهنا نلاحظ أنه في حال وجود الإعاقة لدى الطرفين، أي لدى الشاب والفتاة، يكون هناك تقارب بينهما لسببين: الأول أن الجنس الآخر معاق مثله، وبالتالي لا يسبب له حرجاً أو تضخماً نفسياً في إعاقته. والسبب الثاني: تعود المعاق على تجاوز إعاقته بالحديث أو اللقاء مع الجنس الآخر. وهذا يبدو جلياً لدى بعض الفتيات المعوقات عندما يتقدم للزواج منهن أشخاص غير معاقين.

طبعاً من الأفضل أن يجد المعاق شريكاً سليماً وهذا أفضل لحياتهما المستقبلية، بالإضافة إلى أن مشكلة المرأة المعوقة معقدة أكثر لأن الكثير من المسؤوليات الجسدية مترتبة عليها. ولا يسعنا إلا التأكيد على أن اقتران المعوق بالشخص السوي يشكل جزءاً هاماً من عملية التوجيه النفسي للمعوق ولتوطيد الثقة لديه بنفسه وترسيخ مبدأ عدم اختلافه عن الآخرين إلا بالشكل فقط.

إن الحياة تفرض حلولاً لا تخطر على بال المفكرين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس، أن ثمة شيء غريزي مثير حقاً !!

إيمان بديع

صرخة معوقة

أطرح أسئلتني على كل مسؤول في لبنان.
أين حقوق معوقي الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان؟
أليس من حقهم أن يعيشوا حياة كريمة؟
أليس من حقهم أن يعاملوا بالتساوي مع الأسرى المحررين؟
أليسوا هم أيضاً أسرى لإعاقتهم ولمدى الحياة؟
أنتم تعلمون جيداً أن العدو الإسرائيلي، في معظم اعتداءاته، كان يستخدم القذائف الممنوعة دولياً. لذا أنا لا أطلب تعويضاً عما بتر من جسدي وأجساد غيري من المعوقين، فأموال العالم كلها لا تعوضنا عن الذي خسرناه أو تتسببنا معاناتنا. أنا أطلب فقط أبسط حق من حقوقنا وهو أن نعيش حياة كريمة. أنا أطلب أن نعامل بالمثل مع الأسرى المحررين وأن يكون لدينا راتب شهري نتقاضاه لتحسين وضعنا وتأمين مستقبلنا الذي ضاع مع ضياع أطرافنا وللتخفيف من مصيبتنا. فنحن الذين دافعنا عن لبنان بدمنا وكان جسدنا درعاً لحمايته وكان صمودنا سبباً لتحريره. فنحن بسبب إعاقتنا لا نجد وظيفة أو عملاً رغم صدور قانون المعوقين منذ سنوات فنحن نريد أن نحمي أنفسنا من غدر الزمان. فإلى من نلتجئ؟ أرجو أن أسمع جواباً لسؤالي وصدى لصرختي هذه ولو بكلمة واحدة من مسؤول!

سناء لادقي

النظرة الخاطئة

لا يتقبل المجتمع الشخص المعوق. ويرفض المجتمع المعوق في الوظائف التي يتقدم إليها. وكأن نظرة الشفقة التي ينظرون إلينا من خلالها، تسبق سيرتنا الذاتية إلى مكاتبهم. فكثيراً ما تقدمت إلى وظائف وكان دائماً جواب أرباب العمل بأنهم سيتصلون بي فيما بعد. من جوابهم هذا، أفهم أنهم لا يقدرون طاقاتي. ويعتقدون أن استعائتي بعكازين تجعلني عاجزة عن القيام بالمهام التي ستوكل إلي، مع أن سيرتي الذاتية تذكر شهاداتي وخبراتي. على الرغم من أن شهادات الكثير من أرباب العمل تتحدث عن توظيف أشخاص لديهم إعاقات نجحوا في عملهم، لكنها تبقى دون جدوى بسبب ترسخ النظرة الخاطئة عن الإعاقة في أذهان الناس.

أتساءل عن دور الدولة في تطبيق قانون حقوق المعوقين، حيث لم نلاحظ أي التفاتة من قبل الحكومة لتطبيقه. كما أتساءل عن دور الدولة في التوعية ونشر ثقافة الإعاقة والحقوق وخاصة حقوق المعوقين.

نغم عيتاني

إن ما ينشر في صفحة مشاكل وآراء يعبر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي «واو»



(جورج الاسمر)

ماري الخوري

أصابع مسلولة

تنجز لوحات فنية مميزة

وسط رسومات العديد من الفنانين المشاركين في معرض BIEL، تستوقف الزوار لوحات تتميز بألوانها المادئة وببساطتها. إنها لوحات ماري الخوري الصبية المقعدة التي شاركت وبعد احترافها الرسم، في العديد من المعارض في بيت شباب ومهرجانات بيت الدين، وكانت آخر مشاركتها في هذا المعرض الذي ضم لوحات مائية. AQUAREL على الرغم من عدم قدرتها على التحكم بأصابعها إثر إصابتها بالشلل الرباعي استطاعت ماري الخوري أن تنجز أجمل اللوحات.

فادي صايغ

فقط في تكلفة مواد الألوان والمصاريف الجامعية وإنما أيضاً تكاليف التاكسي «أمنت مصاريف التاكسي الخاص من مدخولي من بيع لوحاتي». بعد تخرج ماري من الأكاديمية، ازدادت قدرتها على التحكم بيدها كثيراً «لم يعد الفن بالنسبة لي مجرد هواية بل كان عملي ومصدر رزقي. كما قمت بتجهيز طاولات للرسم تتكيف مع وضع جسمي الحالي».

وعملت ماري على تطوير عملها «بعد بدايتي بالحبر الصيني انتقلت الى اللوحات الزيتية والآن أرسم المائيات»، واليوم تسعى باستمرار الى التطور لذا «أطلع الكثير من الكتب الفنية الخاصة بالرسم». ولقد بات اليوم لماري حوالي المائة لوحة وتطمح بان «تنظم معارض خاصة بي، وتأمين حياة مستقرة مادياً وأتمنى السكن في منزلي الخاص خارج المؤسسات».

الرسم نقطة جانب النقطة حتى يبرز الشكل الذي أريد رسمه، كوني لا أتحكم بالريشة لرسم الخطوط». وهكذا في آخر العام ١٩٨٥ شاركت في معرض بيت شباب جدياً بأربع لوحات نالت الاستحسان وإعجاب الزائرين».

بعد سنوات من الإنتاج قررت ماري الالتحاق بكلية الفنون على الرغم من صعوبة انتقالها من وإلى السيارة لأنها تحتاج للقيام بهذا الأمر إلى مساعدة شخصين. «حاولت متابعة دراستي في جامعتين لكن رفضوني بسبب إعاقتي ثم التحقت بأكاديمية «ميكال انجلو» للفنون الجميلة ولقد ساعدني تفهم المدير اسعد رنو». ولا تنسى ماري أن تنوه بتعاون زملائها في الأكاديمية من خلال مساندتها ومساعدتها.

حصلت ماري على شهادة الفنون الجميلة بعد ثلاث سنوات من التعب والجهد، وهي لا تفكر

بداية طريق الإحتراف، وتقول ماري بتأثر عميق «عندما اقترح عليّ مدير المعهد الأب كرجاج المشاركة في المعرض السنوي لبيت شباب، كانت ردة فعلي الأولى الرفض. لقد كنت خائفة من السخريّة». إلا أن المدير شجعها بالقول «اليدان اللتان استطاعتا القيام بهذا تستطيع الأفضل والأحسن»، فاشتركت ماري بلوحاتها الأولى التي بيعت خلال المعرض، وكانت هذه بداية المشوار. «هذه الجملة لن انسها ابدا» تتذكر ماري «فهي التي أعطتني الدافع وشجعتني للمتابعة. طبعاً للإيمان والصلاة دوراً أساسياً في حياتي، وهذا ما ساعدني على الاستمرار». تعرفت ماري إلى أستاذ في الرسم «كان يساعدني ويدبرني ساعة في الاسبوع طيلة سنة ونصف، وقد ابتدأت بالحبر الصيني لكنني استعملت طريقة التنقيط، أي

«انتقلت إلى بيت شباب وتلقيت التأهيل الطبي وتابعت تحصيلي المعرفي بعدما توقفت عن الدراسة» تتحدث ماري عن هذه المرحلة، وتضيف «تابعت حياتي هناك وقد صنعوا لي في قسم العلاج الانشغالي قطعة من البلاستيك لتثبيت القلم في كفي وتمكنني من الكتابة». كان تحكم ماري بيدها في الضغط على الورقة ضعيف لذا «تمرنت على رسم الوجوه عوضاً عن الكتابة، واستبدلت قلم الرصاص بقلم رموش العين الذي يساعدني على إبراز الأشكال التي أرسمها بشكل أفضل من القلم». لم يكن الهدف الذي تسعى له ماري تعلم الرسم بل كان بمثابة تمارين لتطويع اليد «لم يكن حينها وارداً بتفكيرني أن بمقدوري إنجاز أي شيء».

لكن هذا الوضع لم يستمر إذ شكلت أول مشاركة لها في معرض رسم في معهد بيت شباب

جمع الرياضيين العالميين والمحليين الأصحاء والمعوقين «ماراثون بيروت» يخصص موارده لمشاريع خيرية وإنسانية



شهدت مدينة بيروت حدثاً رياضياً هو الماراثون الأول من نوعه على الصعيد الرسمي الذي ينظم في لبنان بإشراف «جمعية بيروت ماراثون»، وقد شارك فيه الآلاف من الرياضيين اللبنانيين والعالميين. وكان الهدف الأساسي لماراثون بيروت جمع الأموال للمشاريع الإنسانية والمشاريع التي تركز على تطوير الموارد البشرية. وقد جاء الماراثون من ضمن برنامج الشباب والمجتمع الذي تقوم به جمعية «بيروت ماراثون» مع برنامج تطوير الموارد البشرية للأمم المتحدة ويتضمن مشاريع إنسانية مختلفة منها مركز سرطان الأطفال ومركز إعادة تأهيل الأطفال العاملين، ومركز إعادة تأهيل الشباب المدمنين على المخدرات.

كانت الإستعدادات في ساحة الشهداء بوسط بيروت على أشدها منذ ساعات الصباح الأولى استعداداً للماراثون، يوم التاسع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠٠٣. وبدأت الوفود المشاركة تتقاطر إلى الساحة وتأخذ أمكنتها استعداداً لإطلاق السباق الدولي الذي استمر سبع ساعات. وقد كان هذا النهار الرياضي بامتياز برعاية وحضور رئيس الجمهورية العماد أميل لحود، ومشاركة العديد من الشخصيات السياسية والرسمية والجمعيات الخيرية والإنسانية.

المعوقون شاركوا أيضاً
شارك في الماراثون رياضيون عالميون ولبنانيون، كما شاركت عائلات بجميع أفرادها ومجموعات من شركات وأندية وهيئات مختلفة. وقد قسم السباق إلى ثلاث فئات ليسمح بمشاركة كل رياضي حسب طاقته أو قدرته،

المقعدين في العالم.

الماراثون القادم

استكمالاً لخطوة ماراثون بيروت ٢٠٠٣، التي لاقت نجاحاً كبيراً وتغطية إعلامية لافتة، وضعت جمعية «بيروت ماراثون» روزنامة نشاطات للعام ٢٠٠٤. ويشمل البرنامج سباقات في مختلف المناطق اللبنانية على مدار العام، وستكون بمثابة نشاطات تمهيدية ليوم الماراثون العالمي، بالإضافة إلى مجموعة من اللقاءات للإعلان عن السباق. وستبدأ الحملة الإعلامية المكثفة للماراثون «قبل أشهر من الموعد المحدد في العاشر من تشرين الأول المقبل» وفقاً للمستشار الإعلامي للجمعية. ويمكن للمهتمين بالمشاركة في الماراثون القادم تسجيل بياناتهم عبر الإنترنت على موقع www.beirutmarathon.org أو في مكتب جمعية «بيروت ماراثون» في بيروت أو عبر بريد «ليون بوست».

المجهر، نظراً لارتفاع كلفة الكرسي المدولب المجهر للسباق. وهذا بالطبع ما قلل من فرصة فوزهم»، يقول المستشار الإعلامي لجمعية «بيروت ماراثون» حسان محيي الدين.

منحت خلال الماراثون أعلى مجموع جوائز للمقعدين. وفاز في سباق العشرة كيلومتر للمعوقين كل من مصطفى خير الدين وأنور عوض ويوسف المولى، وعن سباق الماراثون للمعوقين، فئة «هاند سايكل» فاز كل من النمساوي كريستوفر اتزيلسورفر وادوار معلوف وعمر فوال. أما الفائزون عن فئة «بوش ريم» فهم النمساوي فرشل غوتفريد ونائل سميت وروجيه كريدية، وعن فئة «ويل تشير» فاز ماركوس شمول والمصري محمد حجاج واللبناني عماد أشرفي.

يذكر أن النمساوي غوتفريد هو بطل من أبطال العالم في سباق المقعدين وهو من الرياضيين المحترفين وقد فاز بسباقات لمسافات متعددة ويعد من أهم عشرين متسابقاً لماراثون

وبما أن قواعد ومبادئ التنظيم تخضع لشروط ومبادئ دولية وضعتها الرابطة الدولية للعدائين المحترفين، فقد شارك الرياضيون المعوقون من لبنان والعالم. وقد توزع المقعدون على ثلاث فئات هي المقاعد المتحركة السوادية ومقاعد دفع الحلقة ومقاعد الدورة اليدوية، كما قسم المشاركون حسب مسافة السباق إلى ثلاث فئات هي مسافة ٩٥ (٤٢) كيلومتر، مسافة العشرة كيلومتر، والميني ماراثون لمسافة ٤ (٢) كيلومتر.

وانطلقت السباقات الثلاث بإشراف عدد من الخبراء الدوليين والاتحاد اللبناني للالعاب القوى ومدير السباق البريطاني نايتون كلايتون.

وسجل خلال هذا الحدث العالمي عدم مشاركة الكثير من المقعدين اللبنانيين لعدم امتلاكهم كرسي مدولب مجهز للسباق، «المشاركون الأجانب أتوا بكراسيهم الخاصة بالسباق، أما المشاركون اللبنانيون فقد شارك الكثير منهم بكرسيه العادي غير

مواقع مفيدة على الشبكة

اذاعات

ساهمت الإذاعات اللبنانية منذ زمن طويل في لعب دور صلة الوصل بين لبنان ومحيطه العربي كما أوصلت صوته الى الدول والاجنبية. ومع فورة الإذاعات التي شهدها لبنان في فترة الحرب وما بعدها، ساهمت هذه الاذاعات في ايصال الرسائل المختلفة الى اللبنانيين في مختلف المناطق وكانت الرابط بينهم الى جانب الدور الترفيهي الذي قامت به خاصة في نشر الاغنية اللبنانية والعربية. وهنا جولة الكترونية على بعض الاذاعات المحلية العربية والاجنبية للتعرف على محتوياتها.

١ - صوت الغد

محطة إذاعية غنية بمضمونها الفني والثقافي وهي من المحطات الإذاعية التي تستقطب عدداً كبيراً من المستمعين. وزيارة الموقع ضرورية للتعرف أكثر على صوت الغد، موجاتها الإذاعية، برامجها، واخبارها المرفقة بالصور. يمكنكم زيارتها عبر الموقع : www.sawtelghad.com

٢ - لبنات الحر

من الإذاعات الإخبارية المتميزة ويمكن لزائر موقعها الإلكتروني أن يستعرض آخر الاخبار المحلية والسياسية مباشرة ومن دون توقف على مدار اليوم. بالإضافة الى اخبار الطقس، والمستجدات الاقتصادية والرياضية والثقافية، وبعض البرامج الترفيهية. ويمكن الإطلاع على برامج الإذاعة عبر موقعها: www.rll.com.lb

٢-Mix FM

من المحطات الإذاعية المحلية الاجنبية، فهي الرائدة في تقديم احدث الاغاني الاجنبية الى جانب تعريف المستمعين على آخر اخبار الفنانين والمشاهير. ويتميز الموقع بتصميمه وبمستحق حتما الزيارة. www.mixfm.com.lb

٤ - راديو سترايك

تعد اذاعة راديو سترايك من أبرز الاذاعات اللبنانية الناطقة باللغة العربية. وهي تقدم للمستمعين باقة متنوعة من البرامج العربية التي تتلاءم مع مختلف الفئات من المستمعين. موقع سترايك على الانترنت مميز من حيث الالوان والتصميم والتنسيق ويمكنكم زيارته عبر الوصلة: www.radiostrike.com

٥ - صوت لبنان

اذاعة صوت لبنان، التي ابصرت النور في العام ١٩٧٥ هي اول اذاعة تجارية في لبنان. والموقع انشئ كمنارة لكل اللبنانيين الذين يشدهم الحنين الى بلدهم لذا تعمل المحطة تحت شعار «عايشين معكم» وهي تقدم الأخبار مباشرة عبر الإنترنت لزائري الموقع بالإضافة الى باقة متنوعة من الصور للإذاعة والعاملين فيها. كما يقدم الموقع لمحة عن تاريخ الإذاعة www.vdl.com.lb

٦ - إذاعة الشرق

من أهم الإذاعات الإخبارية اللبنانية وأكثرها انتشارا بفضل امتداد بثها الى العديد من الدول العربية والأجنبية. ويمكن الإطلاع على الأخبار والبرامج عبر الموقع الإلكتروني للإذاعة وباللغتين العربية والفرنسية. ويمكنكم زيارة الموقع الفني عبر الوصلة: www.radioorient.com

اعتماداً على مدى الصوت ...
عها للمكفوفين لمسيرة أمنة

وانرز ان الخفافيش تناور في الهواء مثل الفواصات في المياه، وهي تصدر أصواتاً تعود إليها مرة أخرى بعد ارتطامها بالعوائق، وبالتالي تحدد الخفافيش عبرها موقع الفريسة، وتحدد الخفافيش مكان وجبتها المقبلة عن طريق صدى الصوت المرتجع، وتأخرها في تحديد المكان يعني عدم حصولها على الوجبة الشهية. وقد طور وانرز وفريقه نظاماً صغيراً جداً ليتم تركيبه على عصا، ويستطيع إرسال ٦٠٠ ألف نبضة صوتية في الثانية وتستقبل صدى صوتها. وهناك أربعة مفاتيح على مقبض العصا، تحت يد صاحبها تمكنه من الشعور بقوة الصوت المنعكس، ويكتشف المكفوف من قوة الصدى ومن الانعكاسات السريعة والقوية، إذا كان العائق قريباً أو لا.

ومن المقرر إنتاج هذه العصا تجارياً بحلول نهاية العام الجاري، ويقدر أن يصل سعرها الى ٦٢٥ دولاراً. لكن مع هكذا سعر مرتفع قد يطرح التساؤل لدى المكفوفين عما إذا كانت العصا المبتكرة ستكون بمتناول أيديهم، لأن معظمهم من ذوي الدخل المحدود إذا لم يكونوا من ذوي الدخل المتدني.

أهم طير الخفاش باحثين لإبتكار عصا تساعد المكفوفين على السير وتفقد ما حولهم من حواجز وعوائق بنفس الطريقة التي تستخدمها الخفافيش. وتصدر العصا المبتكرة موجات صوتية شديدة الارتفاع لا تستطيع الاذن البشرية التقاطها، كما تلتقط انعكاسات هذه الموجات الصوتية لتحديد مواقع العقبات والعوائق حتى ثلاثة أمتار في الأبعاد الثلاثية. وتضم العصا أزراراً تتحرك بليوننة وسلسلة تحت يد المكفوف الذي يمسكها لتحذره من العوائق التي تحيط بها فيتجنبها مثل السقف المنخفض والدرج والعوائق المختلفة.

اختبر هذه العصا حتى الآن خمس وعشرون مكفوفاً في بريطانيا وألمانيا وكندا وأستراليا، بعد أن تلقوا تدريباً عليها قبل استخدامها لمدة نصف ساعة. ويقول دين وانرز مصمم العصا أن ردود الفعل كانت إيجابية جداً لدى المكفوفين، كما أن الأشخاص الذين يسيرون في الشارع اهتموا بهذا الابتكار الجديد أيضاً.

يذكر أن وانرز متخصص في علم الحيوان في جامعة ليدز البريطانية، وقد ألهمته الخفافيش أثناء البحث عن طعامها للتوصل الى هذا الابتكار. ويقول

الفتى النحيل الفقير

... طه حسين «عميد الأدب العربي»

عبير جابر

بـ «الطالب الثائر» مما دفعه الى ان يصبح زعيم المطالبين بالتغيير والتطوير.

وعن البعد الانساني الواصل بين العقل والوجدان كان طه حسين يعلم أجياله مشيراً الى عدم وجود تناقض بين الانتماء الوطني والانتماء القومي في طار ثقافة عربية واحدة. ولذلك لم يؤمن طه حسين بأن هناك عقلاً شرقياً أو غربياً بل آمن بأن الانسانية لها عقل واحد، عقل تختلف فيه الظروف المتباينة المتضادة ولكن جوهره واحد ليس فيه تفاوت ولا اختلاف. وهو الذي اعتبر أن الثقافة ليست وطنية خالصة ولا انسانية خالصة ولكنها وطنية إنسانية معاً.

الرسائل الجامعية غير المنشورة والتي يصعب إحصاؤها، كونه كان مادة خصبة للدراسة والتحليل.

عرف عن طه حسين توقد ذكائه، ورهافة حسه ولطافة مشاعره، وقد اشتغل في مملكته الصغيرة التي صورها في خياله وسورها لنفسه لتكون له معقلاً يكفل له صفاء التفكير والتأمل العميق اللذين كان بمثابة الوقود الذي يشق لخياله رحائب الافق ويساهم في توهج القريحة. كما يروى عنه أنه كان يجادل ويناقش ويسال ويلج في السؤال ويروع مسؤوليه بما لا عهد لهم به من جرأة وتمرد على المؤلف. وظل يجار بسؤاله حتى ايقظ طائفة من رفاهه الذين اشتركوا معه يسألون ويتمردون فنعت

الدكتورة في الأدب. وبعد انتهاء دراسته عاد الى وطنه يزاوِل العمل ويواصل الجهد فعين أستاذاً في الجامعة فأخذ يذكر في نفوس طلابه شعلة التفكير والنقد الادبي. وبعد فترة أسس جامعة الاسكندرية وتولى ادارتها في العام ١٩٤٢، ومن ثم أسس جامعة عين شمس.

مؤلفات طه حسين كثيرة ومن أهمها كتاب الأيام الذي يروي سيرة حياته، وهناك «تجديد ذكرى ابي العلاء» و«ابن خلدون» وغيرها من الكتب في النقد والإدب العربي. ومن اللافت أن العشرات إذا لم نقل المئات من الكتب والمقالات صدرت حول طه حسين بعد وفاته في العام ١٩٧٢ عن عمر ٨٤ سنة، بالإضافة الى

وناقدًا ومؤرخًا ومترجمًا وصاحب فلسفة تربوية. لقد استطاع الانتصار على إعاقته وسلك طريق العظمة خطوة خطوة بتصميم فجعل العقل هادياً ومعيناً له على التوازن، وقائداً الى الحقيقة والريادة فجسد بحق إنتصار المعجزة الفردية.

ولد طه حسين في العام ١٨٨٩، في مفاغة في صعيد مصر، درس في الأزهر الذي كان منطلق ثورته الفكرية. وفي الجامعة المصرية بدأ حقبة من حياته اتسمت بأنها حقبة حرية وانطلاق ثم قصد فرنسا حيث لقي في جامعة باريس أفقا واسعة من حرية التفكير وكنوزاً لا تتفد من المعارف والعلوم، ومن هناك نال شهادة

عندما نتحدث عن الأدب العربي لا يمكننا إلا التأكيد على أن الاديب المصري طه حسين كان من الرواد في العلم والثقافة والارادة القوية التي صنعت معجزة ادبية في عصر الجهل والضللال. فالطفل المكفوف تحول الى استاذ في الفكر والادب والنقد حتى لقب بعميد الادب العربي، بعد أن كان ذلك الفتى النحيل الفقير الذي يدب في قرية نائية غارقة في الجهل والفقر.

وبالاستناد الى ما تقدم يتضح لنا ان طه حسين المعوق منذ الرابعة من عمره، لم يثنه عماه عن متابعة حياته بشكل لافت: أستاذاً جامعياً وعميداً ومديراً للجامعة ووزيراً للتعليم ورجل سياسة وصحافة. كما كان اديباً

كلمة السر

طريقة الحل: أشطب الكلمات من المادة ٤٧ من القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، في المربعات عامودياً أو أفقياً أو منحنيًا لتجد كلمة السر مؤلفة من ٧ أحرف.

المادة ٤٧ من القانون ٢٢٠ / ٢٠٠٠

تخصص وظائف في القطاع العام للأشخاص المعوقين بنسبة ثلاثة بالمئة على الأقل من العدد الاجمالي للفتات والوظائف جميعها

ل	٣	ة	ئ	م	ل	ا	ب	ب	و
ا	ل	ت	ا	ئ	ف	ل	ل	ظ	ث
و	ل	ا	ل	ق	لا	ا	ا	لا	ن
ي	ا	ق	ش	ف	ي	ئ	ث	ا	ي
ا	ل	ل	ط	خ	ف	ة	م	ب	ق
ه	د	ا	و	ا	ا	ل	ا	ن	و
ع	د	ص	م	ظ	ع	ص	ع	س	ع
ي	ع	ع	ص	ج	ا	م	ل	ب	م
م	ل	م	ل	خ	لا	ئ	ا	ة	ل
ج	ا	ن	ئ	ى	ت	ا	ف	ة	ا

١٣٢٠ هـ / ١٤٢٠ م

قالوا عن التطوع

ايهاب أيوب

دايل تورنر: إن الإنجازات الهامة في هذا العالم لا تنتظر الأشخاص المثاليين لكي يقوموا بها.

دايل تورنر: كم ستكون الغابات ساكنة إذا اقتصر التفريد على أفضل الطيور.

جبران خليل جبران: الشمعة التي تضيء شمعة أخرى لا تخسر شيئاً من ضوءها.

رالف والدو اميرسون: انه لمن أجمل التعويضات في الحياة انه لا يمكن لإنسان أن يحاول بإخلاص مساعدة الآخر دون أن يساعد نفسه.

جورج بورنز: عندما تتوقف عن العطاء والاستعداد لتقديم ما لهذا العالم، يكون قد جاء الوقت لإطفاء النور.

مارغريت ميد: لا يساورك الشك بأن مجموعة صغيرة من المواطنين المهتمين بإمكانها أن تغير العالم بل في الحقيقة ذلك هو الشيء الوحيد الذي غير العالم فعلاً.

ادموند بروك: كل ما يحتاجه الشر لكي يزدهر هو أن لا يفعل الخيرون شيئاً.

حاربنا زورنا (الكاريا) معالة مدسة
جوانم عطية (الموعمة) ناله من الزلزال
نفسه
أنا (عزوب) (أثرو)

عبيد جابر

عشنا فترة طويلة على هامش المجتمع وكنا بالكاد نتواصل معه، كنا وكنتم حتى اخترنا أن نجتمع...
«واو»، نعم «واو» ولا داعي للاستغراب أو التعجب، هي «واو» للربط بيننا وبينكم، وحتى لا نكون نحن في واد وأنتم في واد آخر، ولكي لا يبقى ذلك الشرخ بيننا، نحن المعوقين، وبينكم أنتم أفراد المجتمع...
نعم كانت واو خيارنا، نحن الذين لم نختر مصيرنا بل اختير لنا بطريقة من الطرق، أردنا بها لسان حال يحكي عنا وعن أحوالنا ليطلع المجتمع وأنتم منه كما نحن منه، على وجود فئة تحتاج لدعمكم، فئة نسيتموها أو تناسيتموها وهي تود اليوم إظهار ما لديها للمساهمة في بناء المجتمع.. «واو» خطوة على طريق الألف ميل وصرخة تخفق الحناجر قبل أن تتنطلق لتدوي أصدائها في الوجود..
«واو» تجربة أرادها اتحاد المقعدين اللبنانيين صدق لصوته الذي انطلق منذ سنوات وحتى اليوم ينتظر رجع صده للمهتمين والمعنيين ليعرفوا ماذا أعطى هذا الصوت.. ودعوة لمن يريد العمل للوصول إلى حقوق المقعدين..
«واو» نتمناها تحقيقاً لحلم راود الكثيرين، حلم يروى قصة مجتمع متكامل بجهود أفرادهم... وحتى لا تكون «واو» حرفاً للعطف وحسب.

لماذا الإستغراب؟ فهذه بريطانيا وهذا لبنان!

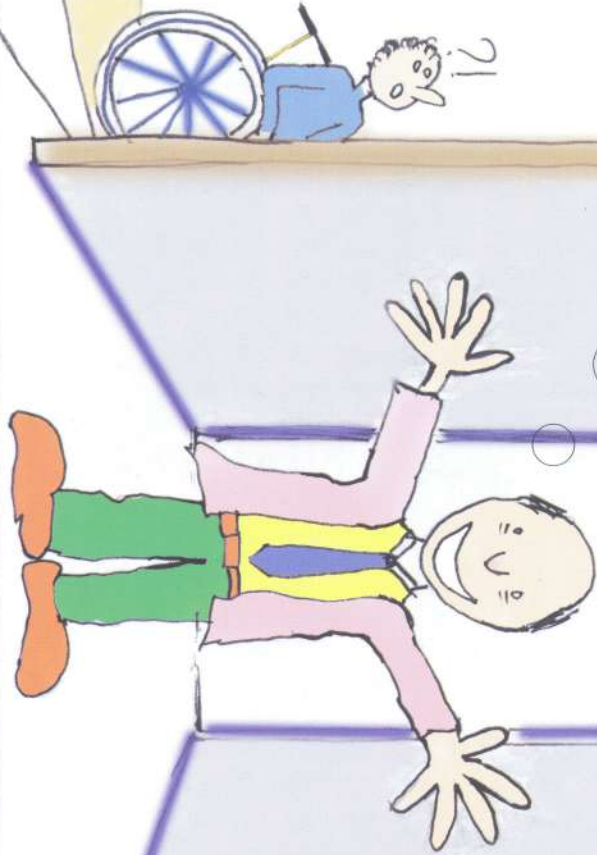
المعاقون الدخول إلى عالم العمل وتحطمت كل المنافسات التجارية بين الشركات...
ومن خلال الدراسة، وجد أن هناك ما نسبته ٩٠٪ من الشركات محدودة، مما أدى إلى الكثير من الدعم لهؤلاء المعاقين والسماح لهم بالدخول إلى مجالات العمل التجاري. وقد دعمت هذه الحملة من قبل منظمة حقوق المعاقين واتحاد المؤسسات التجارية المحدودة وستقود وزارة الشؤون الاجتماعية ورعاية المعاقين هذه الحملة. ويذكر هنا مدى قدرة هذه الشركات على توفير المستلزمات التي يحتاجها المعاق على أداء عمله وتوفير الجو الصحي والنفسي المناسبين لقدراته. واستناداً للتقرير الذي وردت فيه الدراسة الأخيرة، يتطلب على المؤسسات التجارية أن تراعي الاختلاف الثقافي فيما يتعلق بأعمار وخبرة هؤلاء المعاقين إذا قرروا وبثقة أن يوظفهم. هذا بالإضافة إلى التحفيز والدعم الكبيرين من الحكومة البريطانية وإدراك الكثير من الأمور التي يحتاجها هؤلاء المعاقون بدءاً من برامج التدريب والدراسة وحتى مرحلة الممارسة الفعلية للعمل.
ويقول عضو داعم في الحملة الوطنية على المؤسسات التجارية: «تدعم خدمة الشعب والمواطن في الحكومة كل الاحتياجات التي يريدها المعاقون من معلومات وذلك من خلال وكالات الأعمال والتوظيف. ونحتاج إلى تحويل مسار الاحتياجات التجارية العادية إلى الاحتياجات المخصصة لتوظيف المعاقين وتوفير فرص العمل لهم».

أسوياء «و» معوقون

عندما نتحدث عن المعوق، قد يبدو أن الحديث يجب أن يكون من منطق الأقوى والأكمل. لكن ما يجهله الكثيرون أن المعوق في معظم الأحيان قد يتفوق على الإنسان «السوي- السليم». وهذا ما يجعلنا نتساءل هل من حقنا أن نحكم على هذه الشريحة من الناس بالموت، لمجرد جهلنا بمقدراتهم وكفاءاتهم. ولعل هذا الجهل هو الذي يدفعنا لنسرد لكم هذا التقرير الصادر حول دراسة بريطانية حول توظيف المعوقين، ولكم من بعده الحكم على مصير تطبيق قانون حقوق المعوقين في لبنان.
فقد ورد في إحدى الدراسات التي نشرت في بريطانيا أن هنالك أكثر من ٩٥٪ من الشركات البريطانية مستعدة وبشكل جدي لتوفير الاحتياجات المهنية للشباب المعاقين الذين يعانون من قلة فرص العمل، فحوالي ٨٠٪ لا يدركون ما هي الإجراءات التي يمكن لأي معاق أن يقدم عليها ضمن هذا الإطار. وقد أظهرت نتائج استطلاع رأي أجرته صحيفة «الجارديان» البريطانية لـ ١٢٠٠ شركة، أن هناك حاجة كبيرة وملحة لمساعدة المعوقين العاطلين عن العمل، والتعرف بشكل خاص على ابتكاراتهم وميولهم لتوظيفهم بالطريقة السليمة.

ويقول «نيك جوس» مدير تركية ورعاية المعاقين في بريطانيا «لقد تم رفض الكثير من الشباب المعاقين في مجال التوظيف حتى في المؤسسات التجارية الصغيرة، وذلك بسبب عدم معرفة المعلومات الكافية التي يمكن أن تجدها الشركات فيما يختص بإعانة ودعم هؤلاء المعاقين. وكنتييجة لذلك لم يستطع الشباب

أهلاً وسهلاً بكم
في مؤتمر التنمية



Hani

EVERY PERCENT COUNTS
OUR SPIRIT MAKES THE DIFFERENCE³⁶

كل نسبة بتعمل فرق والإرادة بتعمل تغيير



IMPLEMENT THE 3% QUOTA FORSEEN IN LAW NO. 220

حجز وظائف بنسبة ٣٪ للمعوقين في القطاعين العام والخاص بموجب القانون ٢٢٠

HIRE THE DISABLED
وظفوا المعوقين



Towards Social Economic Integration And Equal Opportunities
نحو تحقيق الدمج الاجتماعي الإقتصادي وتكافؤ الفرص

